الخلافُ في العَاملِ النَّحويِّ وأثرُهُ في النَّحوِ العَصْريِّ

دكتور / عبد العزيز بن أحمد البجادي

مقدمة

كان كلام النحويين كله مبنيًا على نظرية العامل ، فالعامل في الفاعل فعله ، والعامل في الاسم المجرور الحرف الجار ، فأهل النحو يتحدثون عن معمولي « كان » ومعمولي « إن » ، ومعمولات غير ذلك مما هو مسطر في مؤلفاتهم ، حتى لقد ألف عبد القاهر الجرجاني كتابا سماه « العوامل المائة » ، فحصر العوامل النحوية في مائة عامل .

وقد كان هذا الأمر مسلمًا عند المتقدمين ، دون أن يجد أي تعليق أو اعتراض ، إلا ممن لم يعرف بالنحو ، كقطرب في إنكاره لأثر الإعراب ، ولم يجد قوله قبولا حينئذ ، وبقي الأمر على الأصل ، ولما جاء ابن جني ، في نهاية القرن الرابع ؛ حرر معنى « العامل » عند النحويين ، ولم يكن كلامه بخارج عن قول النحويين ، حتى إذا جاء ابن مضاء القرطبي ، في نهاية القرن السادس ؛ جاء بصرخة مدوية أراد بها نسف العامل النحوي ، ولم تلق دعوته أصداء إلا عند المحدثين ، وسيأتي بسط لكل هذه الآراء – بإذن الله –

في المبحث الأول [1] ،

ثم نبين - في المبحث الثاني - رأينا في العامل [2] ،

ونعرضه على أبواب النحو في المبحث الثالث [3] بمشيئة الله .

المبحث الأول

آراء العلماء في العامل النحوي :

أولا : عند المتقدمين :

إن النحويين حين ينسبون العمل إلى العامل اللفظي أو المعنوي يريدون أن وجود ما سموه عاملا في الجملة سبب للأثر فيما سموه معمولا ، ولا يريدون أن العامل هو الذي

أوجد الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ، قال ابن جني : « وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ، كـ « مررت بزيد » ، و « ليت عمرا قائم » ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح » [٤] .

وإذا كان هذا واضحا - كما يقول ابن جني - فلماذا أراد توضيح الواضح ؟ ليس عندي جزم بجواب عن هذا ، إذ لا يمكن أن يمر بخلده أن أحدا من الناس قد ينسب العمل إلى اللفظ على الحقيقة ؛ لأن هذا لا يتصور من عاقل ، ولكن ربما كان لمذهبه الاعتزالي أثر في ذلك ،

فإن المعتزلة يرون أن العبد هو الذي يخلق أفعاله [٥] ، ولعل هذا هو الذي جعله يؤكد هذا المعنى بقوله : « إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » ، وإلا فإن نسبة الإعراب إلى المتكلم معروفة منذ وقت مبكر ، فإن سيبويه كان يرى أن المتكلم هو الذي ينصب أو يرفع ، بالنظر إلى المعنى ، يقول : « وأما قول امرئ القيس :

فلو أنما أسعى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلب قليل من المال [٦]

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » [٧] .

ففي عبارته تصريح بأن نظره إلى المعنى يجعله يرفع ، ولو أنه نصب ذهب المعنى المطلوب ، بل صار في المعنى تضاد ، إذ كيف ينفي في صدر البيت سعيه لأجل المعيشة ، ثم يصرح بأنه يطلب المال ؟

فلم يكن النحويون يصرحون بأن العامل هو الإنسان ، لأن التصريح بذلك ضرب من الفضول ، إذ كان التعبير بالعامل مما لا يخفى المراد به ، فكثر التعويل عليه ،

كما في قول سيبويه : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل .. »[٨] .

ثانيا : عند قطرب :

لا يعلم أن أحدا من المتقدمين رفض نظرية العامل إلا ما ينقل عن قطرب (ت ٢٠٦) من أنه لم يكن يرى للعامل أثرا على الحركات ، ولا للحركات أثرا في الدلالة على المعنى ، بحجة أن الإعراب لو كان لأجل التفريق بين المعاني ؛ لما جاز اتفاق معنى ما اختلف إعرابه ، في نحو : ما زيد قائما ، وما زيد قائم ، ولما جاز اختلاف معنى ما اتفق إعرابه ، في نحو : إن زيدا أخوك ، ولعل زيدا أخوك ، وإذا لم يكن للإعراب أثر على المعنى فإنما أعربت العرب كلامها للتفريق بين حالي الوقف والوصل ، ولتفادي البطء في الكلام[٩] .

ولم يكن رأيه مقبولا عند أحد من النحويين القدماء ، لأن قطربا لم يكن من أهل النحو أصلا ، فلم يعرف بمسألة واحدة فيه ، لا سيما أنه لم يأت بحجة علمية ، وليس عسيرا على أحد من الناس أن يبطل علما قائما بمجرد دعوى ، لكن ليس من السهل أن يأتي بحجة ، ولا من السهل قبول دعواه ، لا سيما إذا جاء بمثل ما جاء به قطرب من إنكار لأثر الإعراب لمجرد أنه لم ير فيه فائدة سوى تسهيل الدرج ، وتمييز حال الوصل عن حال الوقف ، فإن هذا تعليل واه ؛ إذ لو كان الأمر كذلك لاكتفت العرب بحركة واحدة ، كالفتحة مثلا ، فإن فيها تحقيقا لما أراده قطرب[١٠] ، ولا يغني عن هذا الإيراد جواب قطرب بأن في الاكتفاء بحركة تضييقا ، وفي التنويع اتساعا[١١] ، لأن القرآن ضم أنواع الحركات ؛ والضيق لا يرد على كلام البارئ .

ولكن بعض المحدثين ، كإبراهيم أنيس[١٢] ، وغيره ممن يأتي ذكره بعد - إن شاء الله - نفخوا في دعواه ، وكأن قطربا من أعمدة النحو ، ولو تحقق أحدهم في هذا الرأي لوجد أن لازمه أن تغير الحركات في القرآن وكلام العرب نوع من اللغو ، وقد كان ممكنا الاستغناء بحركة واحدة .

« ولقد أقر علم اللغة الحديث ضرورة الإعراب في العربية ، لأنه لا بد من وضع علامات تميز بين أجزاء الجملة حتى لا يفوت الغرض الذي يهدف إليه وجود هذه الوسيلة التعبيرية من تبادل الأفكار بين الأفراد ، فالإعراب لون من ألوان تمييز المعاني »[١٣] .

ثالثا : عند ابن مضاء :

وأما ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) فقد ألف كتابا سماه

« الرد على النحاة » ، وعقد فيه فصلا عن إبطال العوامل ، وصدره بقوله : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه » [١٤] .

وحاصل ما تحدث عنه فيه ست قضايا :

القضية الأولى : إنكار العامل النحوي ، ولا يبدو أنه انطلق في إنكاره بدافع تعصب قطري ضد المشارقة ، وإن لهج به بعض الدارسين [١٥] ، بل الظاهر أن دافعه ديني بحت ؛ فإن ابن جني لما قال عن العامل : « إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » [١٦] ، ربما أثار تساؤلا عن سبب إصراره على نسبة العمل إلى المتكلم حين صرح بذلك وأكده بقوله : « لا لشيء غيره » هل كان الدافع له توكيد رأي المعتزلة في نسبة أعمال الخلق إليهم ؟ أو وضع الثقة في القياس النحوي ؟

ليس لي أن أجزم بهذا أو هذا ، ولكن ابن مضاء كان ظاهريا ، والظاهرية يخالفون المعتزلة تماما في مسألة خلق أفعال العباد ، ويخالفون المعتزلة وغيرهم في القياس ، فإنهم لا يقرونه في علوم الشريعة ، ولا يبعد أن هذا كان منطلق ابن مضاء ، فإن النحو أقرب طريق لتفسير النصوص الشرعية [١٧] . أنكر ابن مضاء قول النحويين : « إن العامل إما لفظ أو معنى » بما حاصله : أن هذا قول باطل عقلا وشرعا ؛ لأن كل فعل في الحياة لا يوجد بغير فاعل ، وقولهم : « زيد » منصوب بـ « إن » في قولنا : « إن زيدا » ، إما أن يكون مرادهم أن ناصبه لفظ « إن » أو معناها :

فأما الأول فباطل ، لأن نصب « زيد » يكون بعد الانتهاء من نطق « إن » ، أي : بعد أن صارت عدما ، فيكون فاعل النصب معدوما ، والمعدوم لا يفعل شيئا .

وأما الثاني فباطل ، لأن المعلوم لدى الناس أن الفاعل إما بإرادة ، كما يفعل الحيوان ، وإما بطبع كما تحرق النار ، وهذا المعلوم عند الناس ليس على إطلاقه ، فإن الفاعل الحقيقي - عند أهل الحق - هو الله ، وعلى كل حال فليست العوامل النحوية ذات إرادة ولا طبع ، فكيف تعمل ؟ [١٨]

ويريد بأهل الحق الظاهرية، ومراده: أن معنى السببية في ذلك كله الاقتران، فهي سببية صورية، لا حقيقية، وهذه نظرة عقدية بحتة، منطلقها نفي العلل والأسباب، وبيان أن ما يسمى علة أو سببا إنما سمي بذلك مجازا [19]، وإلا فان الله هو علة كل شيء، قال: «ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل» [20].

فإذا وافقناه – جدلا - وعرينا الأسباب من حقيقة السببية، وقلنا: إنما جعل الله الأسباب قرائن، فإن الأكل لا يشبع، والماء لا يروي، والنار لا تحرق، وإنما جعل الله تلك قرائن للشبع، والري، والاحتراق، كان لنا أن نقول: إن العرب كما جعلت ألفاظها سبيلا للإفهام - مع أن الذي يخلق الفهم هو الله تعالى - فقد جعلت ما نسميه عوامل قرائن على الرفع والنصب والجر والجزم، فنحن ننسب إليها العمل مجازا، كما ننسب الإشباع إلى الأكل مجازا.

القضية الثانية: تفنيد قولهم بوجود عامل مقدر، لأن هذا الحذف يراد به لديهم ثلاثة أنواع من الحذف:

أحدها: محذوف لا يتم الكلام إلا بتقديره، وإنما حذف لعلم المخاطب به، نحو: (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) [21]، وهو يقر هذا النوع من الحذف، ويرى أنه كثير في القرآن، وأن حذفه أبلغ.

الثاني: محذوف لا حاجة إلى القول به، لأن الكلام تام بدونه، بل إن إظهاره عي، كقولك: أزيدا ضربته؟ فإن تقديرهم: «ضربت» ما أوجبه لديهم إلا قاعدة «أن كل منصوب فلا بد له من ناصب»، وإلا فليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: أزيدا مررت بغلامه؟

الثالث: محذوف إذا أظهر تغير الكلام، كالحذف في نحو: يا عبد الله، فإنه إنشاء، ويقدرون الناصب «أنادي» أو «أدعو»، فينقلب الكلام من الإنشاء إلى الخبر، وكحذف الناصب بعد الفاء، فإنهم يجعلون النصب بـ«أن» مضمرة، ويقدرون – لأجل ذلك - الأفعال مصادر، ومعلوم أن قولهم: ما تأتينا فتحدثنا، يحتمل إما نفي الإتيان والتحديث معا، وإما إثبات الإتيان ونفي التحديث، ولكن - بجعلهم الفعل مصدرا - صار المعنى: ما يكون منك إتيان فحديث، وهذا اللفظ لا يؤدي أحد المعنيين السابقين [22].

ثم إن قولهم : « لا يجوز إظهارها » يثير تساؤلا - لدى ابن مضاء - هل يا ترى هي معدومة في اللفظ والنفس ؟ أو معدومة في اللفظ موجودة في النفس ؟ فأما الثاني فهو - في رأيه - باطل ، لأن المعدوم لا ينسب إليه عمل ، وأما الأول فيلزم منه أمران :

أحدهما : أن الكلام ناقص ، فلا يتم إلا بالمحذوف ، لأنه جزء منه .

الثاني : أنا زدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به ، بلا دليل إلا ادعاء تلك القاعدة : « كل منصوب فلا بد له من منصوب لفظي » ، والزيادة في كلام القائلين لا يتعلق به عقاب ، ولكن ادعاء الزيادة في كتاب الله حرام ، لحديث : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » [٢٣] .. [٢٤] .

القضية الثالثة : أن إجماع النحويين على القول بالعامل – في رأيه - ليس حجة ، فإن ابن جني قال : « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فإذا لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله ^ ، من قوله : « أمتي لا تجتمع على ضلالة » [٢٥] ... « [٢٦] .

ثم أراد أن يبيّن أن ابن جني خالف المتقدمين بظنٍ ضعيف ، فكيف لا يخالفهم هو مع أن لديه حججا ناصعة ؟ ذلك أن ابن جني قال ما قال في نفي حجية إجماعهم ممهدا لتأوله قولهم : « هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ » [٢٧] ، تأولا لم يسبق إليه ، فقدره : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه ، على حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه - وهو ضمير الضب - مقامه ، وذكر أن في القرآن من ذلك نيفا على ألف موضع [٢٨] .

وابن مضاء يرى أن هذا التقدير لا يتسنى لكل أحد ، فإذا كان قد خفي على أهل صنعة النحو كلهم ، حتى جاء ابن جني فكيف يتسنى لآحاد الناس أن يفهم ذلك ؟ ثم قال : « واستجاز أبو الفتح الرد على كل من تقدم بظن ليس بالقوي ، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التي لا امتراء فيها لمنصف ؟ » [٢٩] .

القضية الرابعة : إنكار متعلق الجار ، فإن النحويين أوجبوا للجار غير الزائد متعلقا : إما مذكورا كما في قولنا : زيد قائم في الدار ، أو مقدرا ، كما في قولنا : زيد

في الدار، أي : مستقر في الدار، وهذا التقدير – في رأي ابن مضاء - لا يحتاج إليه السامع، وإنما التزموه لأجل التزامهم بالعامل، فإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار [٣٠].

القضية الخامسة : إنكار الإضمار في الأسماء المشتقة، وهي أسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبهة، فقد أوجبوا ذلك إذا لم ترفع هذه الأسماء أسماء ظاهرة، بحجة أنها إذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه، ولما أبطل ابن مضاء العامل بطل لديه رفعها للظاهر، وأما المضمر فإنما أوجبوا رفعها إياه لأمرين :

أحدهما : أنه يدل على فاعل الحدث.

قال : « فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا ؟ » [٣١].

يريد : ما الدافع لأن نقدر ما يدل على صاحب الحدث، وعندنا ظاهر يدل عليه إذا قلنا : زيد ضارب عمرا ؟

الثاني : « ظهوره في بعض المواضع، وذلك عند العطف عليه، في قولنا :

زيد ضارب هو وبكر عمرا »، وعند التوكيد، فقد « سمع من العرب قولهم : مررت بقوم عرب أجمعون، فلولا أن في عرب ضميرا مرفوعا لما جاز رفع أجمعين » [٣٢].

ولم يكن هذا التعليل مقبولا عند ابن مضاء، لأن « هو » في الأول ليس هو الفاعل في قول النحويين، بل هو توكيد للضمير المستتر، فلو سلمنا لهم أن الضمير يقدر ويؤكد في حال العطف لم نسلم أن نقيس بقية الأحوال على حال العطف، فقد يكون المتكلم لا ينوي الضمير إلا في حال العطف، وحينئذ يكون النحوي قد قاس هذا على هذا بالظن، مع أن بينهما فرقا، فإن المقيس عيه له فائدة، والمقيس ليس له فائدة لدى السامع [٣٣].

وأجاب عن حكاية « مررت بقوم عرب أجمعون » بنحو ذلك، فإنه لو سلم أن « أجمعون » توكيد لضمير مقدر، فمن أين نحكم أن هذا الضمير مراد في غير حال التوكيد ؟ فالقياس في هذا كالقياس في العطف، إذ كلاهما ظن، « والظن لا يثبت به مثل هذا، لا سيما في كتاب الله تعالى » [٣٤].

القضية السادسة : الإضمار في الفعل ، فقول النحويين : « الفاعل لا يتقدم ، والفعل لا بد له من فاعل » أوجب لديهم أن يكون في قولنا : « زيد قام » ضمير فاعل .

وابن مضاء يرى أن هذا القول منهم يحتمل أن يكون مقطوعا به ، وأن يكون مظنونا ، وأن تبين ذلك يكون بالنظر في قولهم : « إن الفعل يدل على وجود فاعل » ، هل دلالة الفعل على الفاعل دلالة لفظية ، كدلالة الاسم على مسماه ، وكدلالة الفعل على الحدث والزمان ؟ أو دلالة لزومية ، كدلالة السقف على الجدار ، وكدلالة الفعل المتعدي على المفعول به ؟ يذكر ابن مضاء في ذلك للناس قولين : فمن جعلها لفظية ؛ قيل له : لم تضمر ما لا حاجة إليه ما دام أن الفعل دل عليها ؟ ومن جعلها دلالة لزوم ؛ قيل له : إذا لم يدل عليه لفظ الفعل فهل هو مضمر في نفس المتكلم ؟ فإن قالوا : نعم ؛ قيل : فما الدليل على ما في نفسه ولم يدل عليه لفظ ؟ [٣٥] ولهم أن يجيبوا بأحد أمرين :

أحدهما : أن دليله الضمير حال التثنية والجمع ، حين نقول : قاما وقاموا .

وأجاب : بأن الألف والواو قد تكونان علامتين للتثنية والجمع ، لا ضميرين ، كما قيل في تخريج لغة « أكلوني البراغيث » [٣٦] .

الأمر الثاني : أن قولهم : « أنت قمت ، وأنا قمت » دليل على أنهم يعيدون الفاعل المتقدم [٣٧] .

وأجاب : بأن هذا دليل على وجوده في حالي الخطاب والتكلم ، ولا يصح قياس حال الغيبة عليهما ، لأن النتيجة حينئذ ظنية ، فلعل المتكلم يكتفي في حال الغيبة بالظاهر المتقدم ، ولا يكتفي به في غيره .

وكان إلزامه للنحويين يقتضي أن يقول : وإن قالوا : ليس الضمير في نفس المتكلم ، قيل : كيف تنسبون إلى المتكلم ما لم ينطق به ولم ينوه ؟ لا سيما إذا كان ذلك في كتاب الله ؟

فكان المخرج أن يقال : إن دلالة الفعل على الفاعل دلالة لفظية ، وأن نلتزم ما تقدم من أن المدلول عليه لا حاجة إلى إضماره ، فلسنا بحاجة إلى إضمار فاعل ، فإنا نستدل عليه من لفظ الفعل ، فإن الياء من يعلم دليل أنه غائب مذكر ، والألف في أعلم دليل أنه متكلم ، والنون دليل أنهم متكلمون ، والتاء دليل أنه مخاطب أو غائبة [٣٨] .

فالواجب – لديه – الاعتقاد بأن قول القائل : « زيد قام » محتمل لأن يريد فيه المتكلم إعادة الفاعل ، وأن لا يريده ، والأظهر أنه يكتفي بما تقدم ، هذا إذا كان في كلام الناس ، وأما في كلام الباري سبحانه فالإضراب عن إثباته أو نفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي ، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات فيه والإبطال [٣٩] .

التعليق على رأي ابن مضاء :

لو كان ابن مضاء قدم ـ مع ذلك ـ منهجا جديدا عوضا عما أراد هدمه لكان لرأيه حظ وافر من القبول ، أما أن يبطل العامل ، ثم يقف عاجزا عن إثبات نحو بلا عامل ، فإن هذا يؤكد أن دعواه لم تقم على استقراء ، ولا على نظرية صحيحة ، ولا يغنيه أنه حاول تفسير بابي « التنازع » و « الاشتغال »

وباب « نواصب الفعل » بدون عامل ، لأمرين :

أحدهما : أنه في هذين البابين أعلن عجزه ، فإنه قال في باب التنازع : « فأنا لا أخالف النحويين إلا في أن أقول : علقت ، ولا أقول : أعملت .. » [٤٠] ، فهو لم يستطع الانفلات من أثر العامل في المعمول ، ولهذا انحصر خلافه للنحويين في لفظي : أعملت ، وعلقت ، وأما في باب الاشتغال فلم يزد شيئا ، لكنه اختار فيه كل وجه لا يحتاج إلى تقدير ، فهو أيضا في هذا الباب موافق للنحويين ، وأما في باب نواصب الفعل ، فقصر الحديث على نصب المضارع بعد الفاء والواو ، ولم يضف شيئا ، فهو على كل حال : « رغم هجومه الشديد على العامل قد أقر به على جهة التشبيه والتقريب » [٤١] .

الثاني : أنه لو استطاع أن يفسر هذه الأبواب بدون عامل تفسيرا مقبولا ؛ لم يكن ذلك كافيا ، لان النحو ليس مقصورا على هذه الأبواب .

رابعا : عند المحدثين :

تظهر آراء المحدثين في العامل النحوي من محاولاتهم لتجديد النحو ، وقد كانوا في هذا المقام فريقين :

الفريق الأول : مطالبون بإقصائه ، وأشهرهم إبراهيم أنيس ، فإنه لم يكن يرى للحركات الإعرابية جدوى غير وصل الكلمات [٤٢] ، بل يراه عقبة أمام أهل الفصاحة من العرب ، يقول : « لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنا منيعا ،

امتنع حتى على الكتاب ، والخطباء ، والشعراء ، من فصحاء العربية ، وشق اقتحامه إلا على قوم سموا - فيما بعد - بالنحاة » [٤٣] .

ويذكر أن النحاة أصبحوا « رقباء على كل إنتاج أدبي ، يتسقطون فيه الهفوات ، حين يبدل الأديب فيه حركة مكان حركة ، ثم لا يكادون يعبأون بحسن نسج الكلام ، أو بما اشتمل عليه من معان سامية ، وصور رائعة ... بل قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا ، وأسرفوا في قياسهم ، وابتكروا في اللغة أصولا وقواعد ، رغبة منهم في اطراد الإعراب وانطباقه على كل أسلوب ، أو انطباق كل أسلوب عليه » [٤٤] ، وهذه القواعد – في رأيه - ليست سوى حوائل وعراقيل تصد المتعلمين عن حياض اللغة العربية ، وتنفرهم من تعلمها [٤٥] .

وقد ذكر الدكتور نعمة رحيم جماعة طالبت بإلغاء الإعراب ، أو بإلغاء النحو ، منهم: جرجس الخوري ، وقاسم أمين ، وسلامة موسى ، والجنيدي خليفة ، والقس حنا رحماني ، وفؤاد حنا طرزي [٤٦] ، ثم وصف الدكتور نعيمة هذه الدعوات بأنها « تجاوزت الإصلاح أو التيسير ، إلى تغيير خصائص اللغة ، ومس حقائقها الجوهرية » [٤٧] .

وقد أشار طه حسين إلى هؤلاء بقوله : « من الناس من كتبوا في هذه الأيام القريبة يطلبون إلغاء قواعد الإعراب ، وتسكين أواخر الكلام ، لا لشيء ، إلا لأنهم لم يتعلموا اللغة العربية حين كانوا تلاميذ في المدارس » [٤٨]

الفريق الثاني : مطالبون بتيسيره ، وكان هذا الفريق أربعة أصناف :

الصنف الأول : يرى التيسير في طريقة تعليمه ، وبعث الدافع إلى تعلمه :

وأشهر هؤلاء الدكتور طه حسين ، يقول : « أنا أطالب بتيسير قواعد النحو ، وتيسير الكتابة العربية ، لتشيع اللغة العربية ، وتصبح لغة الشعوب حقا ، ولغة حية حقا » [٤٩] ، ويرى أن التيسير يكمن في أمرين :

أحدهما : مراعاة الاختلاف الهائل بين عصرنا والعصور القديمة من الجهتين الحياتية والثقافية ، يقول : « عندما تريدون أن تعلموا هؤلاء الأطفال في المدرسة الابتدائية أو هؤلاء الشباب في المدارس الثانوية .. النحو ؛ تعلمونهم النحو كما كان المبرد وأستاذه المازني وتلاميذهما المختلفون يعلمون في مساجد البصرة ، وكما كان

الكسائي والفراء يعلمان في مساجد الكوفة ، أو في مساجد بغداد ، والفرق بعيد بين المدرسة الابتدائية التي ننشئها في أعماق القرى ، وبين مسجد البصرة ، أو مسجد الكوفة ، أو مسجد بغداد ، والفرق هائل جدا بين القرن العشرين ، وبين القرن الثامن أو التاسع حين كان يعيش هؤلاء العلماء »[٥٠] .

وقال : « .. لأن النحو القديم ، والكتابة الموروثة والأساتذة الذين يعلمون بالنحو القديم والكتابة الموروثة عجزوا عن أن يحببوا هذه اللغة إلى الكاتب الكبير ، وبغضوا إليه العربية الفصحى ، وغرسوا في نفسه هذا البغض ، وأصبح الآن لا يكره شيئا كما يكره التكلم بهذه اللغة ، ولا يتحرج أن يطالب بإلغاء قواعد الإعراب ، وتسكين آخر الكلمات »[٥١] .

الثاني : تنمية شعور الاعتزاز باللغة العربية وأنها هي الهوية التي تجمع العرب ، قال : « وأنتم كذلك بين اثنتين : إما أن تريدوا وحدة الشعوب العربية حقا .. فإذن لا بد من أن تجعلوا لغتكم العربية التي تكون وحدتكم لغة الشعوب ، لا لغة خاصة .. وإما أن يكون حديثكم عن هذه الوحدة كلاما لا أكثر . وأعوذ بالله وأعيذكم من ذلك . وإذن فدعوا اللغة العربية تموت ، ودعوا اللغات العامية تصبح لغة الكتابة ، وانظروا بعد بذلك إذا أراد السوري أن يقرأ لكاتب مصري كيف يضطر أن يترجمه إلى لهجته السورية .. »[٥٢] .

الصنف الثاني : يرى أن تيسيره إنما يكون بتغيير أسلوبه فقط ، فيقتصر التيسير لديهم على الجدة في الأمثلة وطرائق العرض ، أو بتلخيصه ، اكتفاء بالقاعدة والمثال ، فصار النحو - لقاء رأيهم - جافا ، بعيدا عن الفكر النابض لدى القدماء .

الصنف الثالث : يعول في التيسير على ابتكار قواعد جديدة بديلة :

وأشهر من حمل لواء هذا الصنف اثنان :

أحدهما : إبراهيم مصطفى ، فإنه اعتبر الحركات ، وجعل لها أثرا في المعنى[٥٣] ، ثم حصر النحو في أن الضمة علم للإسناد ، وذلك في المبتدأ ، والفاعل ، نائب الفاعل[٥٤] ، وأن الكسرة علم الإضافة إما بلا أداة كقولنا : مطر السماء ، وإما بأداة كقولنا : مطر من السماء[٥٥] ، وأن الاسم متى خلا من علمي الإعراب الضمة والكسرة فإنه يحرك بأخف الحركات وهي الفتحة ، ثم أدلج في تأكيد أن الفتحة أخف

من السكون [٥٦] ، وحمل على هذا المنادى [٥٧] ، وباب ظن [٥٨] ، وباب الاشتغال [٥٩] ، وأما الخبر فأدرجه في التوابع [٦٠] ، وأما اسم لا فإنما ينصب لعدم وجود ما يسند إليه ، لكن إن أريد تنكيره نون ، وإلا فيمنع التنوين [٦١] ، وأما اسم إن فحقه الرفع ، ولكن غلب عليه النصب لكون ما بعدها في الغالب ضميرا ، وهم يستبدلون ضمير الرفع بضمير النصب لكونه متصلا ، فلما كثر ذلك توهم العربي أن حقه النصب [٦٢] ، وأنكر العلامات الفرعية ، فإن العلامات في الأسماء الستة لديه هي الحركات ، وأما الحروف بعدها فهي مد لكون تلك الأسماء بعضها على حرفين وبعضها على حرف [٦٣] ، وكذا الحال في جمع المذكر السالم ، فإن الواو والياء مد ، والعلامة الضمة والكسرة ، وأهملوا فيه الفتحة ، لأنها ليست إعرابا ، فاكتفوا من هذا الجمع بصورتين [٦٤] ، ورأى أن الممنوع من الصرف لما منع من التنوين خيف التباسه بالاسم المضاف إلى الياء إذا حذفت منه [٦٥] ، لكنه لم يجد مخرجا في باب المثنى ، فقال : ونقرر أنه قد شذ عن أصلنا .. فليس بقادح شذوذ المثنى في أمر تقرر في سائر العربية واستقام في كل أبوابها [٦٦] ، وجعل الاسم التابع مساويا للمتبوع ، فليس أحدهما بالحكم الإعرابي من الثاني ، على شيء من التفريق ذكره لا يغير في ذلك شيئا [٦٧] ، ولا يرى شيئا من الأعلام إلا ويجوز تنوينه إذا دخله شيء من التنكير ، ويجوز منعه الصرف إذا زال عنه معنى التنكير [٦٨] ، وكذا الصفة كآخر ، وجمع ، ومثنى ، وثلاث ، وأفعل ، يجوز منعها الصرف إذا قصد بها شيء من التعريف ، وإلا فلا [٦٩] ، وأما الصفة فعلان فيجوز صرفها مطلقا ، ويجوز منعها مراعاة للألف والنون لأن التنوين نون أخرى [٧٠] ، وأما صيغة منتهى الجموع فإنما تمنع من الصرف لأن المراد بهذا الجمع الشمول والاستغراق ، كما في حال المعرف بال ، وهذا يعني أن هذا الجمع في حكم المعرف ، والتعريف سبب منعه ، ومن لم يعتبر شموله فله صرفه [٧١] .

الثاني : محمد كامل حسين ، حيث يرى أن سيبويه لم يضع كتابه لأجل أن يرشد الناس إلى الكلام الصحيح ، وإنما كان غرضه وغرض الخليل فهم نظام اللغة ، وأن ابن جني كان غرضه التعليل لقواعد اللغة ، كما كان يفعل فلاسفة الإغريق في العلوم كلها ، فكان النحو عقبات وعثرات تحول دون تعلم النحو ، وأنه لا يستحيل إيجاد قواعد تكفل صحة الفصحى غير قواعد النحويين ، فإن بالإمكان أن يقال : إن الاسم يرفع الاسم ، فإن أضيف إليه جره ، وإن سبق بجار جر ، وإن الفعل يرفع إذا أريد به

تقرير حدث بعينه ، وينصب على الغائبة ، وذكر قواعد أخر ، وسمى قواعده بـ « النحو المعقول » [٧٢] .

الصنف الرابع : يرى أن تيسيره بتخفيفه :

وأهم من نحا هذا المنحى خمسة :

أحدهم : عبد العليم إبراهيم ، إذ يرى أن مسائل النحو قسمان : قسم يحتاج إليه في ضبط الكلام ، ويسميه « النحو الوظيفي » ، ويرى أن مسائل هذا القسم محدودة ، لا تشابك فيها ولا تعقيد ، وقسم يتجاوز هذه الحاجة فيبحث في المسائل المتشعبة ، والبحوث الدقيقة ، ويسميه النحو التخصصي [٧٣] .

الثاني : أمين الخولي ، فإنه وضع قواعد عامة تحت اسم تهذيب النحو ، منها : أن الأولى أن يتخير من قواعد النحو ما يوافق حاجة الأمة ، ويساير رقيها الاجتماعي ، على ضوء التجارب العملية ، والخبرة التعليمية ، والشكاوى الحقة من المصاعب اللغوية [٧٤] .

الثالث : عباس حسن ، فقد رأى أن النحو منذ نشأته داخلته شوائب ، شوهت جماله ، وأضعفت شأنه ، وأن من تيسيره ما سارعت إليه طوائف من المعاصرين ، من اختصار لقواعده ، أو إيضاح طريقة تدريسه ، أو حذف لزائف علله وبعض خلافاته ، لكنه يرى أنه لم يتصد للشوائب من ينتزعها ، ولهذا بذل نفسه لهذا الغرض [٧٥] .

الرابع : الدكتور شوقي ضيف ، وكان ينزع إلى التخفف من أبواب النحو برد بعضها إلى بعض ، كأن يرد باب « كان وأخواتها » وما شبه بـ « ليس » إلى الحال [٧٦] ، وأن يرد سائر الأفعال الناسخة إلى المفعول به [٧٧] ، وبحذف ما لا حاجة إليه ، ، كالإعراب التقديري والإعراب المحلي [٧٨] ، ومتعلق الظرف وشبهه [٧٩] ، و عمل « أن » مضمرة [٨٠] ، والعلامات الفرعية [٨١] ، وتقسيمات الاسم ، وأبنيته ، وشروط صوغ اسم التفضيل وفعل التعجب [٨٢] ، وبعض أحوال التقديم والتأخير للمبتدأ والخبر [٨٣] ، وغير ذلك [٨٤] .

الخامس : مجمع اللغة العربية بمصر ، وكانت مقترحاته التي طرحها في مؤتمر المجامع اللغوية بدمشق ١٩٥٦م تتلخص في إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي ، وألقاب الإعراب والبناء ، والعلامات الفرعية ، ومتعلق الظرف وشبهه ، والضمير المستتر ، وسمت

ركني الجملة الاسمية موضوعا ومحمولا ، وجعلت كل ما يذكر بعدهما تكملة ، وحكمها الفتح دائما [٨٥] .

خاتمة المبحث الأول :

أن الغرض من التأليف في الفنون لا يعدو أحد غرضين ، لأنه إما أن يكون ابتكارا لما لم يسبق إليه المنبري للتأليف ، وإما تسديدا لتصانيف السابقين : ببيان النقص ، وتصحيح الخطأ ، وإبداء رأي آخر في المسألة المطروقة ، ولهذا لم يكن لأحد أن يعمد إلى علم متكامل ، فيبطله من أساسه ، أو يبطل عماده الذي قام عليه ، أو يقطع بخطأ منهجه ، بل الأولى في حق من فتح له باب من الفهم في منهج أحد العلوم أن يبثه إلى جنب المنهج الأول ، ليكون لدى المتعلم خياران ، فإما أن يأخذ بالأول ، وإما أن يأخذ بالثاني .

فلو أن ابن مضاء قال : إن لدي منهجا آخر في تعليم النحو ، والتعليل له ، دون أن ينسف جهد السابقين ، لكان له عذر في تأليف كتابه هذا ، أما أن يعمد إلى هدم النحو ، ويولي دون أن يأتي ببدل ، فهذا ما لا يرتضيه أحد من أهل الفنون ، من العرب وغيرهم ، وإني لأعجب كل العجب من هؤلاء العلماء الأفاضل الذين طربوا لقوله وهو لم يفعل شيئا ، إلا أنه حرك معوله في أساسات النحو ، مع أن كل أحد يستطيع فعل ذلك ، يقول الدكتور صبحي عبد الحميد : « وقد ظن بعض قصار النظر أن النحويين يرون تأثير العامل فيما بعده كما تؤثر النار في الإحراق ، ومن هؤلاء ابن مضاء الذي اندفع بدوافع مذهبية لكي يهدم نحو المشرق ونظرياته ، فهاجم النحو والنحاة ، وألف كتابا في الرد عليهم ، وهذا الكتاب لا يساوي في نظر البحث العلمي المنهجي الحبر الذي كتب به ، ولا الورق الذي كتب عليه [٨٦] ، ودليلنا قوله [٨٧] : « أما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله» .. » [٨٨] .

وأنت ترى أن جماعة من المحدثين – على ما تم عرضه - اعترضوا العامل ، ثم لم يستلموا النحو بعد ذلك ، بل صاغوه كله بدون عامل ، فصار جهدهم مشكورا لدى كل أهل التخصص ، سواء وافقوهم في نظرياتهم أو خالفوهم .

المبحث الثاني :

رأينا في العامل :

إن نظرة متأملة في قواعد النحويين وعلله لتكشف للمنصف أن تلك القواعد والعلل قد عمل عليها عقول فذة ، ولا عجب وقد تعاورها بالدرس والاستنباط علماء كانوا من صفوة المبرزين في الأمة عبر خمسة قرون ، لكن هذا لا يعني أن كل قواعدهم وتعليلاتهم يجب التسليم بها .

إن نظرية العامل لا يمكن تنحيتها تماما كما ظن ابن مضاء ، ولا يمكن القبول بأنها قريبة من مائة عامل كما ينطق به عبد القاهر عن النحويين ، فإن كثيرا من العوامل تتفق في العمل ، وتفترق من جهة المعنى ، فالفرق بينها فرق بياني بلاغي ، ويتسنى للمتروي أن يرد بعضها إلى بعض ، فالمفاعيل ، والمستثنى ، والحال ، والتمييز ، وخبر كان ، ومفاعيل الأفعال الناسخة الأخرى ، لا تتمايز إلا من جهة بيانية على ما يأتي في المبحث التالي إن شاء الله ، فليست القضية قضية العامل التي أقضت مضجع المحدثين والمعاصرين ، فإن الحلول التي طرحها جماعة منهم لا تبعد من حيث التعقيد عما سطره القدماء في شأن العامل ، ناهيك بما بين الفريقين من تمايز من جهة التعليل ؛ فإن الاطراد والعمق والحيوية التي نراها في عامل المتقدمين تقابل اضطرابا وسطحية في كثير مما طرحه الفريق الآخر ، يقول الدكتور عبده الراجحي : « وغني عن البيان أننا لا نريد أن ننسب إلى النحو العربي سبقه إلى هذا المنهج ، ولكننا نقصد -- كما أشار تشومسكي -- أن نؤكد أن ما سمي بالنحو التقليدي كان أكثر اقترابا من الطبيعة الإنسانية في دراسته للغة ، وأن ما نحتاجه الآن قد يكون -- في الأغلب -- إعادة أصوله على أسس أكثر علمية ، وسوف نعرض هنا لعدد من الجوانب التي يراها التحويليون أصيلة في الدرس النحوي عندهم ، وهي التي كان يراها الوصفيون موطن ضعف وجهوا إليه نقدهم على ما بيناه »[٨٩] .

ثم ذكر من هذه الجوانب « قضية الأصلية والفرعية » ، ثم قال : « وكان الوصفيون يرون في ذلك بحثا ميتافيزيقيا ، لا يعتمد على مبدأ علمي سليم ، غير أن المنهج التحويلي رأى في أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم « البنية العميقة » وتحولها إلى بينة السطح »[٩٠] .

وأعقب ذلك بالجانب الثاني ، وهو « قضية العامل » ، فقال : « والأغلب أن يتجه رأي الوصفيين خاصة إلى رفض فكرة العامل من أساسها ، لما تصدر عنه من تصور عقلي ، مع ما جاء في المنهج الوصفي باعتباره تركيبيا من حديث والوظائف النظمية التي تنشأ عند انتظام الكلمات في تركيب لغوي معين .. والذي يعنينا هنا هو أن نلفت إلى أن التحويليين يقررون أن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة ببنية السطح ، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة .. والحق أن قضية العامل – في أساسها – صحيحة في التحليل اللغوي ، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاء في النحو العربي »[٩١] ، ثم ساق نحوا من هذا القول في مسائل « التقدير » ، و « الحذف » ، و « الزيادة »[٩٢] .

وإذا لم يكن العامل هو قضية وعورة النحو ، فإن ما نرمي إليه هو رد وعورته إلى أمرين :

أحدهما : أن جل العاجزين عن الإلمام بالنحو لا يشتكون وعورة مسائله ، وإنما يشكون تشعيباته ، وتقسيماته ، وتفريعاته ، واستقصاءه لما ند وشذ ، فإذا خلصنا النحو من آثار البلاغة والبيان ، وآثار الفوارق اللغوية ، وشواذ قواعده ، وخلافات أهله ، وقصرناه على ما كان نحوا صرفا - على ما نراه في المبحث التالي بإذن الله – كان ذلك أنجع في تقريبه إلى العربي ؛ إذ العلم متى صار محصور الجوانب ، قريب المأخذ ، سهل تعلمه .

الثاني : أن تأليف متقدمي النحويين لم يراع فيها الفوارق بين طبقتي العلماء والمتعلمين ، فإذا كان سيبويه قد وضع في كتابه توصيفا للنحو والتصريف فإنما كان غرضه جمع شوارده ، واستنباط علله ، وجمع نظائره ، وبيان مواضع الجمال في لغة القرآن ، ومعلوم أن هذا غرض المتخصص ، ولا حاجة للإنسان البسيط في معرفة ما في « كتابه » لكي يقوم لسانه .

ثم كان النحويون بعد ذلك إلى عصرنا هذا يعزون عزوف الناس عن النحو إلى أساليبه ، وإذا سبرت كل من راموا تيسيره قبل ابن مضاء رأيتهم يكتفون بحذف خلافاته ، أو إعادة ترتيبه ، دون إهمال لتفاصيله الدقيقة ، وأما المحدثون فاختلفوا في

توصيف وعورته ، فكان لهم اجتهادات طيبة ، لكن أكثرها جدد في مسألة الأثر والتأثير .

وليس الأمر على ما ظن هؤلاء أو أولئك ، وإنما الشأن في أن طبقة من الناس تريد تقويم لسانها بدون تلك التفاصيل ، وهذا قريب على ما سأفصله في المبحث التالي - بإذن الله - .

المبحث الثالث

عرض أبواب النحو على هذا المذهب :

كلام العرب لا يخرج عن أسلوبين ، فلا تجد عبارة عربية إلا وهي قائمة على أحدهما :

الأول : جملة اسمية ، مكونة من مبتدأ وخبر ، والثاني جملة فعلية ، مكونة من فعل وفاعل ، وقد جعلوا الجملتين عمدة الكلام ، فكان حق الاسم فيهما الرفع ، سواء كان مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا [٩٣] ، وجعلوا ما عداه منصوبا مطلقا ، أيا كان ، سواء كان أحد المفاعيل ، أو حالا ، أو تمييزا ، أو مستثنى ، أو غير ذلك [٩٤] ، والناصب حينئذ ما يسميه أهل الكوفة بـ « الخلاف » حين تحدثوا عن ناصب الظرف [٩٥] ، أو ما يسميه الفراء بـ « القطع » حين تحدث عن نصب الحال [٩٦] ، أو ما يسمونه بـ « الخروج » [٩٧] ، وهو تغير مجرى الكلام ، من كونه عمدة إلى كونه فضلة ، وقد كان أهل الكوفة يطلقون اسم « شبه المفعول » على كل ما عدا المفعول به من المفاعيل [٩٨] .

فإن قيل : فما الرافع للمبتدأ والخبر والفاعل ؟

فالجواب : أن رافع الجميع هو كونها عمدا .

وإن قيل : رافع المبتدأ والخبر ما قرره أهل النحو على خلاف بينهم [٩٩] ، كان ذلك مقبولا غير بعيد ، ولكن الأظهر حينئذ أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء ، وهو التجرد من العوامل اللفظية .

فإذا أدخلوا « إن » على المبتدأ نصبوا ، ليكون هناك فرق بين ما تدخله هذه الأحرف ، وما لا تدخله [١٠٠] ، وإذا أدخلوا « كان » على المبتدأ ، تغيرت الجملة من كونها اسمية إلى أن صارت فعلية ، مكونة من فعل وفاعل ، وحينئذ ينصب ما عدا الفاعل ، ولكن إن

كان فيها دلالة على الحدث لم تحتج إلى اسم بعد الفاعل ، نحو (وإن كان ذو عسرة) [١٠١] ، وإن لم تشتمل على حدث جاء بعد الفاعل اسم فيه حدث ، نحو : كان زيد قائما ، وهكذا ما جعله النحويون ملازم النقص ، وهو ليس ، وما فتئ ، وما زال . فإن دخل على الاسم حرف جر أو مضاف ؛ تغيرت حاله إلى الجر ، سواء كان عمدة نحو (ما سبقكم بها من أحد) [١٠٢] ، ونحو : (ولولا دفع الله الناس) [١٠٣] ، أو فضلة ، نحو : ما رأيت فيها من أحد ، ونحو : كتبت بالقلم ، ونحو : أنا ضارب زيد .

فالعوامل في الأسماء إذن : حروف الجر ، وأحرف نصب ، وعامل معنوي ، وهو كون الاسم عمدة ، وأما التوابع فالعامل فيها العامل في متبوعها ، وليس وراء ذلك من عامل.

وأما الفعل فلا يعرب منه إلا المضارع ، والأصل فيه الرفع ، لأن الفعل هو قوام الجملة الفعلية ، فكان عمدة كالجزء الثاني من الجملة الفعلية ، وهو الفاعل ، فطرفا الجملة الفعلية ، كطرفي الجملة الاسمية ، من جهة أن كل طرف من هذه الأربعة عمدة ، وكان حق الفعلين الماضي والأمر أن يكونا عمدتين مرفوعين ، لكنهما بنيا ، فلم يقبلا الرفع .

« باب الكلام وما يتألف منه » وما بعده إلى « باب نائب الفاعل »

هذا التفصيل المتقدم لا يغير من قواعد النحويين فيما يتعلق بـ « باب الكلام وما يتألف منه » ، و « باب المعرب والمبني » ، و « باب النكرة والمعرفة » وما يدخل تحته من أبواب فرعية ، لأن هذه الأبواب عن المفردات ، وخلافنا في التركيب ، ولا يغير من قواعدهم في « باب المبتدأ والخبر » ، و « باب كان وأخواتها » إلا فيما يتعلق برافع الاسم على ما يأتي في باب الفاعل ، وما يتعلق بناصب الخبر ، و لا في « باب ما الحجازية وأخواتها » فإن تشبيه العرب

لـ « ما » بـ « ليس » جعلهم يعاملونها كالفعل ، فكأن الناطق بـ « ما » ناطق بـ « ليس » و « باب أفعال المقاربة والرجاء والشروع » ، و« باب إن وأخواتها » ، فإن القائلين بأن الأحرف الناسخة لا تعمل في الخبر فجل أحكام الباب لا تختلف لديهم لأجل ذلك ، وكذلك الحال في « باب لا النافية للجنس » ، و « باب ظن وأخواتها » ،

و « باب الفاعل ونائبه » إلا في أن الفاعل أو نائبه في قولهم مرفوع بالفعل ، وفي قولنا مرفوع بعامل معنوي ، وهو كونه عمدة .

باب الاشتغال

أما الاسم المتقدم في باب الاشتغال فالأصل فيه أن يقال إنما ينصب إذا أراد المتكلم أنه ليس بعمدة ، نحو : زيدا ضربته ، لما تقرر سابقا من أن كل ما ليس بعمدة من الأسماء فهو منصوب ، ولا حاجة إلى تقدير ناصب له ، ويرفع الاسم المتقدم إذا أراد المتكلم أنه عمدة ، نحو : زيد ضربته ، وما صرح به كثير من النحويين من ترجح الرفع في هذا المثال للسلامة من التقدير مبني على مذهبهم في تقدير ناصب ، وأما مع القول بعدم التقدير ، فهما سواء ،

وكلاهما وارد في القرآن ، وأما إيجابهم النصب بعد ما يختص بالفعل ، نحو : هلا زيدا أكرمته ، وهل زيدا رأيته ؟ وإن عمرا لقيته فأكرمه ، فليس له مستند إلا أن هذه الأحرف مختصة بالفعل ، ولهذا لم يأبه الكسائي بهذا القول ، فجوز الرفع بعد « هل » ، ولما لم يكن لهم في ذلك مستند استشكلوا قول الشاعر :

* لا تجزعي إن منفسا أهلكته *

فخاضوا فيه بما لا يشفي .

وأما ترجيحهم النصب بعد الطلب بفعل طلبي ، كما في قولنا : زيدا اضربه ، أو بفعل غير طلبي مصحوب بلام الطلب أو لا النهي ، نحو : عمرا ليضربه بكر ، وخالدا لا تهنه ، فلأن الطلب بالفعل أكثر منه بالاسم ، ولكون الإخبار بالطلب قليلا ، والتعليل الثاني جيد ، لكنه يرجح النصب ، ولا يلزم من ذلك تقدير فعل ، لما ذكرناه من أن كل ما ليس بعمدة فهو منصوب ، والنصب ليس بعامل على ما تقرر ، وأما الأول فضعيف ، لأن الطلب سيكون بالفعل ولو لم نقدر ناصبا .

ولم يجدوا سبيلا إلى الترجيح بعد النفي بـ « ما » و« لا » و « إن » ، فاختلف النقل عن سيبويه هل يرجح النصب أو يرجح الرفع ؟ [١٠٤] ، وقد أخذ بكل قول من هذين جماعة [١٠٥] ، وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان [١٠٦] ولهذا لم يكن لهم مستند في ترجيح

النصب بعد ما يغلب في الفعل ، كهمزة الاستفهام ، وأدوات النفي ، وقد كان ابن الطراوة يوجب الرفع بعد الهمزة إذا كان الاستفهام عن الاسم ، ويشذذ قول الشاعر :

أثعلبة الفوارس أم رياحا

عدلت بهم طهية والخشابا [١٠٧]

ولما قال الأخفش : « المختار في نحو : « أزيدا ضربته أم عمرا ؟ » النصب ، لأجل الألف » ، فقال مروان : « إنما المستفهم عنه هنا الاسم ، لا الفعل ! وإنما ينبغي أن يختار الرفع ، » قال الأخفش : « هذا هو القياس » [١٠٨] ، يريد أنه القياس لديه .

وأما ترجيحهم النصب في نحو : (خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين ، والأنعام خلقها) فلكي يكون المعطوف على الجملة الفعلية جملة فعلية ، وهذا صحيح ، ولكن ليس لأنا نقدر فعلا للأنعام ، ولكن لأن الجملة أصلا تبدأ بخلقها ، وأما الأنعام فهو لاحق للجملة في المعنى ، ولهذا نصب على الأصل الذي قررناه أولا .

وانظر كيف اضطربوا في تقدير الفعل في نحو : زيدا ضربت أخاه ، وزيدا مررت به [١٠٩] ، ونحو : (والظالمين أعد لهم عذابا أليما) [١١٠] !

باب التعدي واللزوم

لا أثر لرأينا في هذا الباب إلا أن المنصوب فيه يسمى عندهم مفعولا ، ويكون معمولا للفعل ، وأما على ما اخترناه ، فالنصب فيه على القطع ، ولا نشاح في التسمية ، وأما حذف الفعل في التحذير والإغراء ، فليس مما ينطبع بخلافنا ، إلا من جهة أن المنصوب هل هو معمول للفعل المقدر أو منصوب بالقطع ؟

باب التنازع

التنازع بين الفعلين كما في قول الله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطرا) ، أو غيرهما مما يسمونها عوامل ؛ تنازع - في قولهم - في المعنى والعمل ، أي : أن كل واحد من الفعلين يطلب المعمول معنى وعملا ، وأما في رأينا فالتنازع في المعنى فقط ، وهذا هو معنى ما أشار إليه ابن مضاء في قوله : « فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول

: علقت ، ولا أقول : أعملت »[111] ، وأما ما عدا ذلك فليس للخلاف أثر في هذا الباب إلا أن استواء العاملين في طلب المرفوع كما في قول الشاعر :

تعفق بالأرطى لها وأرداها

رجال فبذت نبلهم وكليب

يجعل المرفوع لديّ مطلوبا لكليهما على السواء ، كما يقول الفراء ، إلا أن الفراء يعملهما معا في المرفوع[112] ، وأنا أعلقه بهما من جهة المعنى فقط ، وأما إذا اختلف مطلوب الفعلين كما في قولنا : ضربني وضربت زيدا ، فهل يقدر الضمير متقدما كما يقول البصريون ؟ أو يقدر مؤخرا كما يقول الفراء ؟ أو يحذف ولا يقدر كما يقول الكسائي وهشام والسهيلي ؟[113] خلاف ، وليس قول من هذه الأقوال الثلاثة يعارض ما ذهبنا إليه إذا كان التقدير لأجل المعنى فحسب دون الإعراب .

أبواب المفاعيل والحال والتمييز

المفاعيل الخمسة : المفعول به ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول المطلق ، والحال ، والتمييز ؛ كلها سواء من جهة الإعراب ، على ما مر ، إذ التفريق بينها معنى بلاغي بحت ، وأما النصب فله طعنٌ واحد ، لا يختلف باختلاف القصد ، فلا أثر لخلافنا مع النحويين في هذه الأبواب ، إلا أن أفعالها تسمى عندهم عوامل ، وتسمى في مذهبنا متعلقات .

باب المستثنى :

إذا جاءت « إلا » بين طرفي الجملة لم يكن لها أثر ؛ لأن الجملة لم تتم ، فلا حاجة إلى النصب ، تقول : ما زيدٌ إلا كريمٌ ، وما جاء إلا زيدٌ .

وأما إذا جاءت بعد إحدى الجملتين ، فإن الاسم بعدها ينتصب ؛ لأن الجملة قد تمت ، تقول : القوم كرماءُ إلا زيدًا ، وجاء القوم إلا زيدًا .

وأما إذا سبقت جملتها بنفي ، أو نهي ، أو استفهام ؛ فإن لك أن تجعل « إلا » عاطفة من جهة الإعراب ، مستثنية من جهة المعنى ، فتعطف ما بعدها على ما قبلها ، تقول : ما

جاء القوم إلا زيدَ ، ولك أن تجعلها غير عاطفة ، فيكون ما بعدها من جهة الإعراب مقطوعا عن الجملة ، وكل مقطوع عن الجملة فهو منصوب على ما مر ، تقول : ماجاء القوم إلا زيدا .

بابا حروف الجر والإضافة

بينا في صدر المبحث أن حروف الجر والإضافة عوامل تعمل الجر ، فليس في هذا الباب أثر لخلافنا مع النحويين .

باب إعمال المصدر واسم المصدر

لا أرى ما يستلزم التوقف في هذبا الباب ، إلا مسألة واحدة ، وهي أن النحويين قد التزموا أن المصدر إذا كان له منصوب فلا بد من تقدير فاعل له ، ولهذا قدروا في قول الله تعالى : (وما أدراكَ ما العقبة ، فكُ رقبة ، أو إطعام في يوم ذي مسغبة ، يتيما ذا مقربة) [١١٤] فاعلا ، أي : أو إطعامه يتيما ، ولا داعي لتقديره ، فإن الأصل : العقبة فكُ رقبة ، أو إطعام يتيم في يوم ذي مسغبة ، فلما فصلت الإضافة ، وكان الكلام قد تم بالمبتدأ « العقبة » ، والخبر « فك رقبة » و « إطعام » ؛ وجب نصب ما يتلو ذلك من أسماء ، على القاعدة المقررة في صدر المبحث ، ولا حاجة إلى جعل المصدر كالفعل له فاعل ومفعول .

باب إعمال اسم الفاعل

يقرر النحويون أن اسم الفاعل المجرد من « ال » يعمل النصب بشرطين : كونه للحال أو الاستقبال ، واعتماده على نفي أو استفهام ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ، نحو : أضارب زيد عمرا : وما ضارب زيد عمرا ، وزيد ضارب أبوه عمرا ، ومررت برجل ضارب أبوه عمرا ، وخالف الكسائيُ في هذين الشرطين . وليس غرضنا الخوضَ في خلافه لهم ، وإنما غرضنا أن نبين أن الشرط الثاني يؤكد ما ذهبنا إليه ، فإنك لو قلت : ضاربُ زيدٌ عمرًا ، لم يجز عند الجمهور ؛ لأن ضارب مبتدأ ، وزيد فاعل ، والفاعل لا يسد مسد الخبر إلا باعتماد .

وهذا هو الجانب المؤيد لما ذكرناه ؛ فإن الجملة إذا صحت بذلك الاعتماد تكون قد تمت ، وحينئذ ينصب ما بعدها من أسماء على القطع ، على ما مر ، وكذا : زيد ضارب

أبوه عمرا ، ومررت برجل ضارب أبوه عمرا ، إنما انتصب فيهما « عمرا » لأن الجملة تمت قبله .

أبواب : أبنية المصادر ، وأبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة :

لا يدخل خلافنا في هذه الأبواب ، لأنها أبواب أبنية مفردات ، وحديثنا عن التركيب .

باب إعمال الصفة المشبهة

قرر النحويون أن الرفع - في هذا الباب - على الفاعلية : نحو : زيد حسن وجهه ، والخفض على الإضافة ، نحو : زيد حسن الوجه ، والنصب للمعرفة على التشبيه بالمفعولية ، نحو : زيد حسن الوجه ، والنصب للنكرة على التمييز ، نحو : زيد حسن وجها .

فأما الرفع على الفاعلية ففيه نظر ، فإن « حسن » خبر مقدم ، و « وجهه » مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر عن « زيد » ، وأما النصب على التشبيه بالمفعولية فلا معنى له في صناعتهم ، فقد اعترفوا بقبحه ؛ لأن فيه إجراء للفعل اللازم مجرى الفعل المتعدي [115] ، وهذا يعضد ما بنينا عليه هذا المبحث من أن الأسماء بعد تمام الجملة تنصب مطلقا دون نظر إلى عامل ، وأما الخفض بالإضافة فلا إشكال فيه .

باب التعجب

صيغة التعجب « ما أحسن زيدا » ، لا تختلف على ما تقرر سابقا ، فإن « ما » مبتدأ ، و « أحسن » فعل ماض هو الخبر ، و « زيدا » منصوب على القطع على التفصيل المتقدم .

وأما صيغة « أفعل بزيد » فالجمهور يرون أنه كان فعلا ماضيا على وزن « أفعل » ، أي : أفعل زيد ، فإذا قيل : أحسن بزيد ، فأصله : أحسن زيد ، بمعنى صار ذا حسن ، وهذه صيغة خبر ، كما يقال : أغد البعير ، أي : صار ذا غدة ، فلما أرادوا التعجب غيروا الصيغة إلى الأمر ، فقبح إسناد الأمر إلى اسم ظاهر ، فزادوا الباء في الفاعل ، ليصير على صيغة المفعول به الذي جر

بالحرف ، نحو : امرر بزيد [116] .

ولسائل أن يسألهم : ما موضع الضمير في نحو : أحسن به ؟ فإن قالوا : رفع ، قيل : وأين أثر الباء ؟

فإن قالوا : هو حرف جر زائد فليس له أثر في المحل .

قيل : يلزم أن تقولوا : الهاء مبني على الكسر في محل رفع ، فكان حرف الجر لا أثر له في اللفظ ولا في المحل ، ومعلوم أن الغرض منه لفظي ، فكان لا معنى له .

فإن قالوا : ليس الغرض اللفظي متمثلا في الحركة ، وإنما في تمهيد دخول الأمر على الفاعل الظاهر .

قيل : لكن حركته ظهرت في نحو : أحسن بزيد .

فإن قالوا : ظهور الحركة هنا ليس غرضا ، وإنما هو شيء تبع ، فلا عبرة به .

قيل : فأي الأمرين أشنع في كلامهم : جر لفظ الفاعل في الإيجاب ، أو إسناد الأمر إلى الظاهر ؟ فإن إسناده إلى الضمير البارز في نحو : قوموا ، وقوما ، وقمن ، يدل على أن إسناده إلى بارز مما لا يناقض قواعدهم ، وإنما لم يستعملوه مع الظاهر ، فالمنع راجع إلى الاستعمال ، لا إلى القواعد ، وأما جر الفاعل بعد الفعل فإنما ورد في النفي لغرض استغراق النفي لأفراد الفاعلين ، في نحو : (أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير) [117] ، وأما في الإيجاب فلا معنى لزيادة الجار ، لا سيما أن الباء لا تفيد معنى الاستغراق ، بل لم يعهد « زيادة الباء في الفاعل » [118] ، فلم تكن زيادتها في الفاعل مما ترتضيه قواعدهم .

وقد أحس جماعة من النحويين – كالفراء ، والزجاج ، والزمخشري ، وابن خروف – بهذه الإشكالات فخرجوا منها بجعل الفعل أمرا لفظا ومعنى ، وقدروا فيه ضميرا هو الفاعل ، وجعلوا الباء حرف جر أصليا لأجل التعدية ، وأدخلوه على المفعول به ، وألزموه الإفراد والتذكير مهما كان المخاطب ؛ لأنه جرى مجرى المثل [119] .

ثم إن استعمال صيغة الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد ، والمعهود عكسه [120] ، في نحو : قولنا : « عمر – رضي الله عنه – » .

وقد كان الفراء – وهو أول من قال بهذا الرأي – ينزع إلى البساطة في أخذ العربية ، لكن الجو النحوي في ظل التنافس بين نحويي البصرة والكوفة أخرجه عن سجيته في

كثير من المسائل لمجاراة القوم ، وإلا لما قبل منه رأيٌ ، وكان رأيه في « أفعل » جاريا على سجيته التي وصفناها ، وهو القول الجدير بالأخذ في هذه المسألة ، ولا حجة لابن مالك في الزامه للفراء بإبراز ضمير غير المفرد [١٢١] ، لما تقدم من أنه جرى مجرى المثل ، كما أن ابن مالك وغيره من النحويين لم يبرزوه في نحو : (ليوسفُ وأخوه أحبُ) فإنهم سلموا ذلك ، ورأوا أنه أقيس من نحو : « الزيدان أحبان من عمرو » .

وأما ما ذكره ابن مالك من أن الفعل في نحو : أكرم بزيد ، لو كان مسندا للمخاطب لكان أمرا بالعجب ، والآمر بالعجب لا يلزم أن يكون متعجبا ، كما أن الآمر بالحلف لا يكون حالفا [١٢٢] ، فغير مسلم ، فإن هذه الصيغة دلت على التعجب في كلامهم ، كما أن ما أحسن زيدا ، خبر في الأصل ، ولا يلزم أن يكون المخبر متعجبا .

وأما اعتراض ابن مالك بأن نحو : أحسن بك ، مانع من أن يكون الفعل مسندا للمخاطب ، لكون الفعل في غير باب « ظن » لا يكون فاعله هو مفعوله في المعنى [١٢٣] ؛ فغير مسلم أيضا ، لأن الممتنع أن يكون ذلك بدون الجار ، وأما مع الجار فإنه جائز ، ألا تراهم قالوا : « هوّن عليك » ، قال الجعديُ - رضي الله عنه - :

هوّن عليكَ فإنّ الأمورَ بكفّ الإلهِ مقاديرُها

وأما أن « أفعل » لو كان أمرا لوجب إعلاله ، فقالوا : « أقم به » ، بدل « أقوم به » كما قالوا : « أقم زيدا » ، و « أبن قولك » ، فهي حجة قالها ابن مالك [١٢٤] ، وأنكرها الشاطبيُ بأن هذا الإيراد جار على « ما أقومه » ، فإنهم لم يقولوا : ما أقامه ! وقد كانوا يعلون الماضي ، فيقولون : أقام [١٢٥] .

فظهر أن التكلف الذي يتخذه النحويون منهجا لا حاجة إليه .

فإن قيل : إنهم لم يجوزوا تقديم معمول فعلي التعجب ، فلا يقولون : ما زيدا أحسن ! ولا : بزيد أحسن ، وهذا دليل أن الفعل هو العامل ، فإنه لعدم تصرفه لم يتقدمه معموله ، وقد رأينا الفعل المتصرف يتقدمه معموله في نحو : زيدا أكرمت ، ولو كان العامل غير الفعل لما كان بين المثالين فرق .

فالجواب : أن « ما » مبتدأ ، و« أحسن » خبر ، ولكون « ما » مما يشتبه

بـ « ما » الاستفهامية ، لم نرهم يفصلون بينها وبين خبرها في الاستفهام ، فلا يقولون : ما زيدا أعطيت ؟ فكذلك في التعجب لا يفعلون ذلك .

وأما الجار والمجرور فإنه قد يتقدم على متعلقه إذا لم يكن فعل أمر ، فيقال : بزيد مررت ، وأما مع الأمر فلا نراهم يقدمونه ، فلا يقولون : بزيد مر .

باب نعم وبئس

وهما فعلان لهما فاعلان على الوصف الذي ذكره النحويون ، على اختلاف بينهم في المضمر ، لكن المخصوص لا ينبغي أن يتكلف له غير كونه مبتدأ مؤخرا .

باب أفعل التفضيل

لا شيء فيه .

أبواب التوابع

لا شيء فيها .

باب النداء

النداء إنشاء ، فليس السامع بحاجة إلى جملة اسمية أو فعلية ، وإنما بحاجة إلى كلمة واحدة تنبهه ، فافتراض أن الاسم المنادى منصوب اضطر النحويين إلى تقدير فعل « أنادي » أو « أدعو » ، وبذلك – كما يقول ابن مضاء [١٢٦] – قلبوا الكلام من كونه إنشاء إلى كونه خبرا ، ثم اضطروا إلى إيجاد فارق بين نداء المفرد المعروف ، ونداء المركب أو المفرد المجهول ، فقالوا : الأول مبني والثاني معرب .

وكان الواجب أن يقولوا : المنادى اسم مجرد من الإسناد ، فكان مرفوعا ، على الأصل ، ثم خففوه بحذف التنوين ، كما فعلوا في الاسم الموصوف بابن ، لكن لما كان قولنا : يا غلام زيد ، عند الوقف على المضاف إليه موهما أن زيدا بدل من غلام ، غيروا حركته إلى الفتح للتمييز ، فصار المنادى المضاف منصوبا ، ثم كان قولهم : يا رجل لنداء المجهول كقولهم يا رجل لنداء المعلوم ، ففروا إلى التفريق بنصب المجهول .

وباقي مسائل الباب لا يتعسر ردها إلى هذا الأصل عند التأمل .

باب الاختصاص

قولهم : إن النصب في : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » ، بفعل محذوف

تقديره « أخصُ » من أدل الأمور على ما تقرر سابقا ، فإن الأصل ، نحن لا نورث معاشر الأنبياء ، فنحن ولا نورث عمدتان ، فوجب نصب ما عداهما على القطع ، فلو رفع لظن السامع أنه يخبر عن النبوة ، فوجب النصب لبيان أن « معاشر » خارج عن الجملة الأصلية .

اسم الفعل

تكلفوا العمل لاسم الفعل على الرغم من ضعفه عندهم ، ولو قالوا : إنه ينوب عن الفعل في المعنى والعمل لكان خيرا من ذلك التكلف ، فيكون قولهم : هيهات العقيق ، بمعنى : بعد العقيق ، ويكون : حيهل الثريد ، بمعنى أقبل ، ويكون « الثريد » منصوبا على القطع ، فإن دخل عليه جار جر به ، نحو : حيهل على الخير ، أي : أقبل على الخير .

باب نوني التوكيد

ليس هذا الباب مما يدخل في الجملتين ، وإنما الحديث فيه عن حرفين ، وهما النونان .

باب ما لا ينصرف

وهذا باب يقتصر الكلام فيه على حركة الجر ، وعن التنوين ، فإذا أشبه الاسم الفعل عومل معاملته في امتناع الجر والتنوين عنه ، فلا يدخل هذا الباب فيما نحن فيه .

باب إعراب الفعل

الأصل أن يكون الفعل وفاعله مرفوعين ، لأنهما عمدة الكلام ، كما قلنا في الجملة الاسمية ، فتقول : يقوم زيد ، فإذا قيل : جئت كي أكرمك ، أو جئت لأكرمك ؛ أو أحب أن أكرمك ؛ فإن أكرم جاء بعد تمام الجملة الفعلية ، فكان الأصل في حقه

النصب ، كما كان الأمر في الأسماء ، أن كل ما جاء بعد تمام الجملة فإنه ينصب ، وكذا الحال بعد « لام الجحود » ، و « أو » و « الفاء » و « الواو » إذا لم تكن للعطف ، و « حتى » إذا أريد إلحاقها بالجملة السابقة ، وإذا قيل : سأزورك ، فقلت : إذن أكرمك ، نصبت إن أردت أن الإكرام تبع للجملة الأولى ، لأن الفعل جاء بعد تمام الجملة ، وأما إن أردت أن الجملة معطوفة أو مستأنفة فإنك ترفع لأن الفعل حينئذ في جملة جديدة .

وأما تجويز إضمار « أن » بعد « لام التعليل » ، وبعد « أو » ، و « الواو » ، و « الفاء » ، و « ثم » ، إذا عطفن على اسم صريح ، فقد يقال فيه : إن النصب ليس بـ « أن » ، وإنما لكون الكلام تم قبل الفعل ، وأما ظهور « أن » في (وأمرت لأن أكون أول المسلمين) [١٢٧] ، وحذفها في (وأمرنا لنسلم لرب العالمين) [١٢٨] فللتفنن في الأسلوب .

وأما قولهم إن الأصل : « للبس عباءة وأن تقر عيني » ، فليس عليه دليل ، حتى لو جاء عن عربي آخر : ولبس عباءة وأن تقر عيني ؛ لأن كل واحد من العرب حينئذ استعمل أسلوبا ، فلا يلزم رد الأسلوبين إلى واحد .

فإن قالوا : ما الناصب لـ « تقر » إذن ؟

قيل : إن الكلام : للبس عباءة أحب إلى من لبس الشفوف ، فقول ميسون : و« تقر » ، زيادة على الجملة الأصلية ، فوجب نصبه ، ولهذا وجب النصب في قول الله تعالى : (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) [١٢٩] ، فإن أصله : وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا يرسل رسولا ، فنصب « يرسل » بعد تمام الكلام ، فإن « إلا » هنا بمعنى « لكن » ، ولا حاجة إلى إضمار « أن » ، وقد قرأ بعضهم : (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) [١٣٠] - بنصب « يدمغه » - على القطع .

وإذا قيل : لن أذهب ، فالأصل فيه الرفع ، لكن قال الخليل والكسائي : إن أصله : « لا أن » ، ومعنى ذلك أن « لا » نافية لفعل مفهوم ، أي : لا ينبغي ، أو لا أحب ، أو لا أريد أن أذهب ، فلما جاء أذهب بعد تمام الجملة الفعلية وجب نصبه .

وأما « لا » و « ما » و « إن » النافيات فلم يتغير الفعل بعدها ، لأنها تكون في أول الكلام ، فالفعل بعدها يبقى على رفعه ؛ لأنه لا يزال عمدة ، قال الله تعالى : (ولا تجد لسنتنا تحويلا) [١٣١] ، (وما يكون لنا أن نعود فيها) [١٣٢] ، (إن نقول إلا اعتراك) [١٣٣] .

ولما كانت « لا الناهية » كـ « لا النافية » في الوضع ، وكانت « اللام الطلبية » كـ « لام التعليل » في الوضع ؛ كانتا معهما في موضع لبس لدى المخاطب ، فأرادوا فرقهما عنهما ، فجزموا الفعل بعدهما .

وكان حق الفعل بعد « لم » و « لما » أن يبقى على رفعه ؛ لأنه لا يزال معهما عمدة ، لكن لما كانا يقلبان زمن المضارع إلى الماضي كرهوا أن يبقوه على رفعه وقد ترك أصله ، وهو الدلالة على الحال أو الاستقبال ، فجزموه بهما ، وكذا الحال مع أدوات الشرط كلها ، فإن الفعل لما كان معها غير واقع يقينا لا في الحال ولا في الاستقبال جزموه ، لأنه خرج عن أصله ، فكرهوا أن يظل مرفوعا وهو على غير أصله .

باب الإخبار

قال ابن هشام : « وهو باب وضعه النحويين للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية » [١٣٤] .

فليس هذا الباب من كلام العرب في شيء ، فلا حاجة لنا فيه .

سائر الأبواب

وأما أبواب : العدد ، وكناياته ، والحكاية ، والتأنيث ، والمقصور والممدود ، وكيفية التثنية والجمع ، وجموع التكسير ، والتصغير ، والنسب ، والوقف ، والإمالة ، والتصريف ، والإبدال ، والإدغام ، فهي أبواب تبحث في الاسم المفرد ، فلا يرد عليها المذهب الذي قررناه .

الخاتمة :

١ ـ كان القول بالعامل مسلمًا عند المتقدمين إلا قطربًا ، ولم يكن لقوله صدى في الأزمنة المتقدمة ، لأنه لم يكن معزوفًا بالنحو ، ولم يورد بين يدي قوله حجة علمية .

٢ ـ يعدُّ ابن مضاء القرطبيُّ ـ الذي جاء في نهاية القرن السادس ـ أول نحويٍّ دعا إلى إلغاء العامل النحويِّ ، إلا أن دعوته لم تلق قبولا إلا عند المحدثين .

٣ ـ لم يظهر لي أنَّ ابن مضاء أنكر العامل النحوي بدافع تعصُّبٍ قطريٍّ ضد المشارقة ، وإن ذهب إلى هذا جمعٌ من الدارسين ، بل بدافع دينيٍّ بحت .

٤ – لم يقدم ابن مضاء منهجًا جديدًا عوضًا عما أراد هدمه ؛ فكان ذلك دليلا على أن دعواه لم تقم على استقراء تامٍّ ، ولا على نظرية صحيحة .

٥ ـ رأى فريقٌ من المحدثين ـ في قول قطربٍ وابن مضاء – فسحةً للتخلص من قواعد النحو ، فطالب بإقصائه ، وأشدُّهم ـ في ذلك ـ إبراهيم أنيس ، الذي رآه عديم الجدوى ، وعقبةً أمام أهل الفصاحة ، وممن طالب بإلغائه : جرجس الخوريُّ ، وقاسم أمين ، وسلامة موسى ، والجنيدي خليفة ، والقس حنا رحماني ، وفؤاد حنا طرزي .

٦ـ وطالب فريقٌ آخر من المحدثين بتيسيره ، وكان هذا الفريق أربعة أصناف : صنفٌ رام إلى تيسيره ببعث الدافع إلى تعلمه ، وصنفٌ عزا تيسيره إلى تغيير أسلوبه فقط ، وصنفٌ عوَّل في تيسيره على ابتكار قواعد جديدة بديلة ، وصنفٌ رأى أن تيسيره يكون بتخفيفه .

٧ – الدراسات الحديثة تؤكد – في منظور الدكتور عبده الراجحي ـ أن النحو التقليديَّ أكثر اقترابًا من الطبيعة الإنسانية في دراسته للغة ، وأن رفض الوصفيين لفكرة العامل يقابله تأكيد التحويليين على ربط النحو للبنية العميقة ببنية السطح ، وأن قضية العامل عادت الآن ـ في المنهج التحويليِّ ـ على صورة لا تبتعد كثيرًا عن الصورة التي جاءت في النحو العربيِّ .

٨ – ورأينا أنه لا يصح إطلاق القول بإلغاء العامل كما يرى ابن مضاء ، ولا بقبول أنها قريبة من مائة عامل كما يرى عبد القاهر وغيره ، بل يمكن للمتروي أن يرد بعضها إلى بعض ، إذا أدرك أن التمايز بين كثير منها بياني ، لا إعرابي .

٩ – أن جل الدارسين - قبل ابن مضاء - كانوا يعزون عسر النحو إلى أساليبه ، فصار من يريد تسهيله يكتفي بحذف خلافاته ، أو إعادة ترتيبه ، دون إهمال لتفاصيله الدقيقة ، وأما المحدثون فاختلفوا في توصيف وعورته ، فكان لهم اجتهادات طيبة ، لكن أكثرها تجديد في مسألة « الأثر والتأثير

١٠ - ليس الأمر على ما ظن هؤلاء أو أولئك ، فإنا إذا نظرنا إلى الاطراد والغموض والحيوية في عامل المتقدمين ، والاضطراب والسطحية في كثير مما طرحه المحدثون ، والتشابه بين الفريقين في الوعورة والتعقيد ؛ علمنا أن وعورة النحو لا تكمن في قضية العامل ، وإنما تكمن في أمرين :

أحدهما : التباسه بكثرة تقاسيمه ، وفروعه ، وخلافاته ، وباستقصائه لما ند وشذ ، وبامتزاج مباحثه بمباحث البيان والبلاغة .

الثاني : أن المتقدمين لم يراعوا - في تآليفهم - الفوارق بين طبقتي العلماء والمتعلمين ، فإن لدينا طبقة من الناس تريد تقويم لسانها بدون تلك التفاصيل ، وهذا قريب على نحو ما فصلناه في المبحث الثالث .

١١ – وأخيرا – وعملا بما قررناه من مبدأ النقد الهادف - عرضنا نظريتنا على أبواب النحو ، كبرهان على اطرادها .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

الهوامش

١) انظر : ص ٣ وما بعدها .

٢) في ص ٣٥ .

٣) وفي ص ٣٩ وما بعدها .

٤) الخصائص ١ / ١٠٩ ـ ١١٠ .

٥) ذكر البغدادي أن المعتزلة ثنتان وعشرون فرقة ، ثم قال : « يجمعها كلها في بدعتها أمور .. ومنها : قولهم جميعا بأن الله تعالى غير خالق لأكساب الناس ، ولا لشيء من أعمال الحيوانات ، قد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون أكسابهم ، وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع وتقدير ، ولأجل هذا سماهم المسلمون قدرية » الفرق بين الفرق / ١١٤ – ١١٥ .

وقال الشهرستاني في حديثه عن المعتزلة : « واتفقوا على أن العبد قادر ، خالق لأفعال نفسه خيرها وشرها » الملل والنحل ١ / ٤٥ .

٦) من الطويل ، ويروى : « ولو أنما أسعى » بالواو .

انظر البيت في : ديوانه / ٣٩ ، الكتاب ١ / ٧٩ ، الإنصاف ١ / ٨٤ ، المغني / ٣٣٨ ، العيني ٢ / ٣٥ ، الخزانة ١ / ١٥٨ . وعجزه في : الخصائص ٢ / ٣٨٧ ، الأشموني ١ / ٩٨ .

٧) الكتاب ١ / ٧٩ .

٨) الكتاب ١ / ١٣ .

٩) انظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي / ٧٠ ، ويرى الدكتور خليل أحمد عمايرة أن لقوله جذورا في كلام الخليل ،

يقول : « ولعل لهذا الرأي الذي ذهب إليه قطرب بعض الجذور فيما قاله أستاذ أستاذه الخيل بن أحمد ، حيث يقول – « الكتاب » (٤ / ٢٤١ ـ ٢٤٢) ـ : « إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به » ، ولكن الخليل يرى أن الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى ، وهي إعانة المتكلم على وصل الكلام ، إلا أنها بأثر عامل إن كانت على أواخر الكلم ، وربما كان دور التخفيف في وصل الكلم للحركات في بنية الكلمة ، وليس في آخرها » . في التحليل اللغوي / ٦٧ .

١٠) انظر « في التحليل اللغوي » / ٦٨ .

١١) الإيضاح في علل النحو / ٧١ .

١٢) في كتابه « من أسراب اللغة » / ٢٣٧ .

١٣) العامل اللغوي بين سيبويه والفراء / ١٠ .

١٤) الرد على النحاة / ٦٩ .

١٥) يرى الدكتور شوقي ضيف ، والدكتور صابر بكر أبو السعود : أن الباعث لابن مضاء في نقده للنحاة التعصب ضد المشارقة ، قال الأول في مدخله على « الرد على النحاة » (١٩): « إن من يرجع إلى نصوص « الرد على النحاة » يلاحظ - ملاحظة واضحة - أن صاحبه ثائر على المشرق ، وهي ثورة تعتبر امتدادا لثورة أميره عليه ، وأيضا فانه يلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب ، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب » ، وقال الثاني في كتابه « في نقد النحو العربي » (٢٥): « إن ابن مضاء لم يكن موضوعيا في نقده للنحاة ؛ وفي ظني أن نقد ابن مضاء وارد من باعثين رئيسيين ، الباعث الأول ليس موضوعيا ، وهو باعث التعصب ضد المشارقة »

ولا أرى لهذا وجها سائغا ، لأمرين : أحدهما : أن المقاصد مما لا تعلم إلا بالتصريح ، والثاني : أن الأندلس ينتمي إليها نحويون كبار ، ماتوا في حياة ابن مضاء ، وكانوا أهل تعليل لا يخرج في جملته عن تعليلات المشارقة ، كابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، وابن الباذش الغرناطي (ت ٥٢٨ هـ) ، وابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) ، وأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١ هـ) .

١٦) الخصائص ١ / ١١٠ .

١٧) قال الدكتور محمد حسن عواد في مقدمة « الكوكب الدري » (٨٩) : « وكتاب ابن مضاء – كما أشرنا – صورة من صور التفاعل بين الفقه والنحو ، ولكن الفقه – هنا – ليس فقه الأئمة الأربعة ، وإنما هو فقه الظاهرية » .

وقال (٩١) : « فابن مضاء غير مجتهد في النحو ، ولا متفرد فيما ساقه ، وكل ما في كتابه محاولات لجر النحويين إلى الالتزام بقواعد المذهب الظاهري ، الداعية إلى إبطال القياس ، والرأي ، والتعليل ، والاستحسان ، وغيرها ، فهو داعية للفقه الظاهري من خلال النحو » .

وقال الدكتور نعمة رحيم في كتابه « في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث » (٣٦) : « وكان ابن مضاء الفقيه الظاهري - الذي تنسب إليه أخطر محاولة إصلاحية في تاريخ النحو العربي - قد استوحى نظريته الإصلاحية من مذهبه الظاهري » ، وقال (٣٨) : « وألغى ابن مضاء فكرة التعليل ، كما ألغاها الظاهرية في الفقه » ، وقال (٣٩) : « ودعا ابن مضاء إلى إلغاء فكرة القياس ، وبين فسادها » .

وقال الدكتور حازم سليمان الحلي - في مقاله « تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء القرطبي » المنشور في مجلة اللسان العربي ، العدد (٤١) ، سنة ١٩٩٦ م - : « والثورة التي فجرها ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) ضد النحاة في كتابه « الرد على النحاة » الصغير الحجم ، الكبير القيمة ، والذي أحدث أثرا في حركة تيسير النحو بعد حين - وذلك في العصر الحديث - استوحاه من المذهب الظاهري في الفقه » ، وقال : « بنى ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) كتابه

على هدم نظرية العامل التي تمسك بها النحاة وأقاموا عليها نحوهم العربي ، فقيل: « ليس عجيبا.. أن يتصدى ابن مضاء لنقد النحو العربي ، فالحق أنه لم يكن يقصد هدم النحو لذاته، وإنما كان يهدف إلى هدمه باعتباره وسيلة لفهم الفقه المشرقي الذي اشترك هو في الثورة عليه » .

ثم قال : « وهل هناك فقه مشرقي وآخر مغربي؟ أم هو فقه إسلامي؟ وكيف يكون هذا حقا؟ فإنه - كما نرى ما كان يدعو إلى هدم النحو - وإنما دعا إلى نهج جديد قائم على هدم نظرية العامل ، وإلغاء العلل الثواني والثوالث ، ورفض القياس ، وإسقاط التمارين غير العملية، فقالوا: إنه يدعو إلى نحو ظاهري » .

ولا فرق بين ما نقله الدكتور وما اعتقده ، فإن إنكاره للقياس كان مبنيا على رفض الظاهرية للقياس في أمور الشريعة ، والنحو هو وسيلة فهم النصوص الشرعية ، فنحوه ظاهري لا قياسي

وهذا يتجلى بقول الدكتور نفسه : « والنحو وسيلة لفهم الفقه الذي ثار عليه هو وأميره يعقوب بن يوسف بن علي (ت ٥٩٥ هـ) ، أمير دولة الموحدين ، الذي أخذ بالمذهب الظاهري ، ورفض كل ما عداه ، ومنع الناس من الأخذ بالرأي ، وتوعد الآخذين به بالعقوبة الشديدة ، وبالغ في ذلك ، حتى إنه أمر بحرق ماعدا كتب المذهب الظاهري في الفقه الإسلامي ، حيث رفض كتب الفقه الحنفي ، والمالكي ، والشافعي ، والحنبلي ، لما تحمل من فروع متشعبة غير متناهية ، وحمل الناس على الظاهر من القرآن الكريم والحديث الشريف من غير تأويل فيهما ، وإلغاء العلل والأقيسة من مسائل الشريعة » ، وقوله : « وقد استقى ابن مضاء رأيه النحوي هذا من مذهبه الفقهي الظاهري ، الذي يأخذ بظاهر النص ، ويرفض العلل والقياس » .

١٨) الرد على النحاة / ٧٠ .

١٩) وهو مذهب يشاركون فيه الأشاعرة ، لأن الطائفتين تتفقان على أمرين :

أحدهما : نفي وجود حسن وقبح لذاتهما ، بل يجعلون التحسين والتقبيح شرعيين ، فليس الزنا قبيحا إلا لنهي الشارع عنه ، وليس النكاح حسنا إلا لأمر الشارع به ، ولو لم يرد فيهما شرع لما صح وصفهما بحسن ولا قبح .

الثاني : أن كل شيء في الكون فالله موجده ، فلا يصح نسبة إيجاد شيء في الكون إلى سبب مخلوق ، فإن الله هو مسبب الأسباب ، وهو العلة النهائية ، وما سواه من الأسباب فمعدات لقبول الوجود ، لا محدثات لحقيقة الوجود ، وقد اضطر هذا القول الطائفتين إلى إثبات أن الله خالق أفعال العباد ، ثم أرادوا أن ينسبوها إلى العباد بأي علقة حتى يكونوا مستحقين الثواب والعقاب ، فقالوا : إن العباد كاسبون لأفعالهم ، لا فاعلين لها على الحقيقة ، وهذا الكسب هو الذي قيل عنه : محالات الكلام ثلاثة : كسب الأشعري ، وأحوال أبي هاشم ، وطفرة النظام .

انظر : الفصل في الملل والأحوال والنحل لابن حزم ٢ / ٩٢ – ٩٨ ، الإرشاد للجويني / ٩٥ – ٩٦ ، ١٧٤ – ١٨٨ ، ١٩٥ – ١٩٦ ، ٢٠٦ – ٢٠٩ ، ٢٢٨ – ٢٣٤ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ / ٩٦ – ٩٩ ، شفاء العليل لابن القيم / ١٠٩ ، مذاهب الإسلاميين ١ / ٥٥٥ – ٥٦١ .

٢٠) الرد على النحاة / ٧٠ .

٢١) النحل / ٣٠ .

٢٢) الرد على النحاة / ٧٢ – ٧٣ .

٢٣) أخرجه الترمذي (٢٩٥٠) ، (٢٩٥١) ، وأحمد (٢٠٧٠) ، (٢٤٢٥) ، (٢٩٦٧) ، (٣٠١٦) من طريق عبد الأعلى ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، عن النبي ^ ، وهذا إسناد صحيح ، ولفظ الترمذي في الموضع الثاني : « ومن قال في القرآن برأيه .. » ، ولفظ أحمد في الموضع الثالث : « ومن كذب في القرآن .. » ، ولفظه في الموضع الرابع : « ومن كذب على القرآن .. » .

٢٤) الرد على النحاة / ٧١ – ٧٤ .

٢٥) قال ابن حجر في « تلخيص الحبير » (١ / ١٤١) : « هذا في حديث مشهور ، له طرق كثيرة ، لا يخلو واحد منها من مقال » .

وفيه نظر ؛ فقد اختلف في هذا الحديث على المعتمر بن سليمان على سبعة أوجه :

الوجه الأول : رواه المعتمر عن مرزوق مولى آل طلحة ، عن عمرو بن دينار :

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣٦٢٣) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي : ثنا المعتمر بن سليمان ، عن مرزوق مولى آل طلحة ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله : « لن تجتمع أمتي على الضلالة أبدا ، فعليكم بالجماعة ؛ فإن يد الله على الجماعة » .

قال الألباني في « ظلال الجنة » (١ / ٤٠) : « وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، ومرزوق : اسم أبيه مرداسة . كما في مشكل الآثار . » .

وليس كما قال ، بل « عمرو بن دينار » : ثقة ثبت ، و « المقدمي » : ثقة ، و« المعتمر » : هو « ابن سليمان بن طرخان » ، ثقة ، وأما « مرزوق » : فلا يعرف أحد من موالي آل طلحة بهذا الاسم ، وإنما مولاهم « سليمان المدني » ، أخطأ المقدمي في اسمه ، و « سليمان » هذا : هو التيمي ولاء ، يقال له : أبو سفيان ، المدني ، مولى آل طلحة بن عبيد الله ، منكر الحديث ، فالإسناد ضعيف .

قال الترمذي كما في « ترتيب علل الترمذي للقاضي » (١ / ٣٢٣) : « سألت محمدا – يعني البخاري . عن هذا الحديث ؟ فقال : سليمان المدني هذا منكر الحديث ، وهو عندي – أي عند الترمذي . سليمان بن سفيان ، وقد روى عن « سليمان بن سفيان » أبو داود الطيالسي ، وأبو عامر العقدي ، وغير واحد من المحدثين » .

الوجه الثاني : رواه المعتمر ، عن سليمان بن سفيان المدني ، عن عمرو بن دينار :

أخرجه الطبرانيُ في « المعجم الكبير » (١٣٦٢٤) ، والحاكم في « المستدرك » (١ / ١١٦) من طريق يحيى بن حبيب بن عربيٍ ، والدانيُ في « السنن الواردة في الفتن » (٣٦٨) من طريق محمد بن هشام بن أبي خيرة ، كلاهما عن المعتمر بن سليمان : ثنا سليمان بن سفيان المدنيُ ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي ^ : « لا يجمع اللهُ أمتي – أو هذه الأمة – على ضلالة أبدا ، ويدُ اللهِ على الجماعة ، هكذا ، فاتبعوا السوادَ الأعظم ؛ فإنَ من شذَ شذَ في النار » ، وهذا لفظ الدانيُ ، وأما الطبرانيُ فأحال على حديث مرزوقٍ .

و « يحيى » و « محمدُ بن هشام » ثقتانِ ، ولكن سليمان المدنيُ ضعيفٌ ، على ما مر .

الوجه الثالث : رواه المعتمر ، عن سليمان المدنيُ أبي سفيان ، عن عبد الله بن دينار :

أخرجه الترمذيُ (٢١٦٧) ، والحاكم (١ / ١١٥) ، وابن أبي عاصم في « كتاب السُنة » (١ / ٣٩) ، والقاضي أبو طالب في « ترتيب العلل » (٥٩٧) : من طريق المعتمر بن سليمان ، عن سليمان - وهو ابن سفيان المدنيُ - عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ^ : « ما كان اللهُ ليجمع هذه الأمة على الضلالة أبدا ، ويدُ اللهِ على الجماعة هكذا ، فعليكم بسواد هكذا الأعظم فإنه من شذَ شذَ في النار » ، واللفظ لابن أبي عاصم .

وفيه : « سليمان المدنيُ المتقدم تضعيفه ، وأما « عبدُ الله بن دينارٍ » فهو مولى ابن عمر ، ثقة

الوجه الرابع : رواه المعتمر ، عن سليمان المدنيُ أبي عبد اللهِ ، عن عبد الله بن دينار :

أخرجه الحاكم (١ / ١١٦) من طريق المعتمر : حدثني سليمان - أبو عبد الله – المدني ، عن عبد الله بن دينار ،

وهذا لا يفترقُ عن الطريقِ السابقة ، فقد اختلف في كنية سليمان المدنيُ ، على ما حكاه البيهقيُ .

الوجه الخامس : رواه المعتمر ، عن سفيان أو أبي سفيان ، عن عبد الله بن دينار :

أخرجه الحاكم (١ / ١١٥) من طريق المعتمر ، عن سفيان أو أبي سفيان ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر .

شكَ الراوي ، هل هو سفيان أو أبو سفيان ؟ والشكُ لا يغير في الأمر شيئا ، فإنما هو سليمان المدنيُ .

الوجه السادس : رواه المعتمر ، عن أبيه ، عن عبد الله بن دينار :

أخرجه الحاكم في « المستدرك » (١ / ١١٥) ، واللالكائي في « اعتقاد أهل السنة » (١٥٤) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » (٣ / ٣٧) من طريق خالد بن يزيد القرني ، عن المعتمر ، عن أبيه ، عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ^ « لا يجمع اللهُ هذه الأمة على ضلالة أبدا ، ويدُ اللهِ على الجماعة ، فاتبعوا السوادَ الأعظم ؛ فإنه من شذَ شذَ في النار » .

و« القرنيُ » : هو « ابن يزيد » أو « ابن أبي يزيد المرزفيُ ، القطربُليُ » ، صدوق .

الوجه السابع : رواه المعتمر ، عن سلم بن أبي الذيال ، عن عبد الله بن دينار :

أخرجه الحاكم (١ / ١١٥) من طريق خالد بن عبد الرحمن ، عن المعتمر ، عن سلم بن أبي الذيال ، عن عبد الله ابن دينار ، عن ابن عمر ، مرفوعا .

و « ابن أبي الذيال » : ثقة .

وهذان الطريقان ظاهرهما الصحة ، لكنهما أعلا بالطرق السابقة ، على ما يأتي في كلام ابن حجر ، قال المناوي في « فيض القدير » : (٢ / ٢٧١) « قال ابن حجر - رحمه الله - في « تخريج المختصر » : « حديث غريب ، خرجه أبو نعيم في « الحلية » واللالكائي في « السنة » ، ورجاله رجال الصحيح ، لكنه معلول ؛ فقد قال الحاكم : لو كان محفوظا حكمت بصحته على شرط الصحيح ، لكن اختلف فيه على المعتمر بن سليمان على سبعة أقوال ، فذكرها » ، وذلك مقتض للاضطراب ، والمضطرب من أقسام الضعيف » .

يريد : أن هذا الاختلاف على المعتمر يسمى - في اصطلاح المحدثين - اضطرابا ، وهو موهن للحديث ، فقد رواه المعتمر مرة عن مرزوق ، عن عمرو بن دينار ، ومرة عن سليمان بن سفيان المدني ، عن عمرو بن دينار ، ومرة عن سليمان المدني أبي سفيان ، عن عبد الله بن دينار ، ومرة عن سفيان أو أبي سفيان ، عن عبد الله بن دينار ، ومرة عن أبيه ، عن عبد الله بن دينار ، ومرة عن سلم بن أبي الذيال ، عن عبد الله بن دينار ، أي : أن المعتمر لم يضبط اسم شيخه ولا اسم شيخ شيخه في هذا الحديث ، وهذا يقدح في النفس أنه لم يحفظه حفظا يوثق به .

وليس الأمر كذلك ؛ فإن المعتمر سمعه من أبيه سليمان بن طرخان ، وعن أبي سفيان سليمان المدني ، وكلاهما سمعه من عمرو بن دينار ، ولكن أبا سفيان كان ضعيف الحفظ ، فكان يخلط بين عمرو بن دينار ، وعبد الله بن دينار ، وكلاهما سمع من ابن عمر ، وأما روايته الحديث عن سلم فجاءت من طريق خالد بن عبد الرحمن ، فإن كان العبدي فهو مجهول ، ولا أظنه إياه ؛ لأن العبدي متقدم قليلا ، وإن كان المخزومي فهو متروك ، وإن كان الخراساني فهو صدوق له أوهام ، فلعله وهم ، وأما السلمي فهو متقدم قليلا من طبقة العبدي ، فصار الأمر دائرا بين المخزومي والخراساني ، فمتى لم يتعين لم يقبل ؛ لاحتمال أنه من رواية المتروك .

فتبين أن رواية والد المعتمر صحيحة ، وأما سائر الطرق فغير صحيحة ، والقاعدة : « أن الطريق الصحيحة لا تعل بالطرق الضعيفة » ، فلا يصح إعلال ابن حجر .

وأما أن الإعلال من الحاكم فغير مسلم ؛ فإن ابن حجر نقل عنه أنه قال : « لو كان محفوظا حكمت بصحته على شرط الصحيح » ، والمحفوظ - في اصطلاحهم - ما كان في مقابل الشاذ ، فكل ما ليس بمحفوظ فهو شاذ ، والحاكم لم يقل هذه العبارة ، وإنما قال : « خالد بن يزيد القرني هذا شيخ قديم للبغداديين ، ولو حفظ هذا الحديث لحكمنا له بالصحة » ، أي : أن خالدا لم يحفظه ، فقرأه ابن حجر بالبناء للمجهول ، فصار الحديث لديه غير محفوظ لدى المحدثين ، والحاكم أراد أن خالدا لم يحفظه ، ويؤكد هذا المعنى قول الذهبي في «

تلخيص المستدرك » (١ / ١١٥) : « لو حفظه خالد لحكمنا له بالصحة » ، بل إن الحاكم نفسه أكد هذا المعنى - بعد كلامه المتقدم بقليل - فقال (١ / ١١٦) : « وهذا لو كان محفوظا من الراوي لكان من شرط الصحيح » . فليس في الحديث - إذن - شذوذ ، وإنما فيه اضطراب ، لكن الاضطراب غير معتبر ؛ لأن الرواية الصحيحة لا تعل بالرواية الضعيفة - على ما مر - فثبت أن الحديث صحيح ، ثم إن للحديث شواهد ذكرها كثير من المحدثين لتقوية جانبه :

الشاهد الأول : عن ابن عباس :

أخرجه الحاكم (١ / ١١٦) من طريق عبد الرزاق : أنبأنا إبراهيم بن ميمون : أخبرني عبد الله بن طاوس : أنه

سمع أباه يحدث : أنه سمع ابن عباس يحدث : أن النبي قال : « لا يجمع الله أمتي - أو قال : هذه الأمة - على الضلالة أبدا ، ويد الله على الجماعة » .

وأخرجه الترمذي (٢١٦٦) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٢٣٩) من طريق عبد الرزاق بهذا الإسناد ، بلفظ : « يد الله على الجماعة » .

وإسناده صحيح .

الشاهد الثاني : عن كعب بن عاصم :

أخرجه ابن أبي عاصم في « كتاب السنة » (٨٢) من طريق سعيد بن زربي عن الحسن ، وأخرجه أبو داود (٤٢٥٣) ، وابن أبي عاصم في « كتاب السنة » (٩٢) من طريق محمد بن إسماعيل بن عياش : حدثني أبي ، عن ضمضم بن زرعة ، عن شريح بن عبيد ، كلاهما عن كعب بن عاصم الأشعري ، عن النبي أنه قال : « إن الله - تعالى - قد أجار أمتي من أن تجتمع على ضلالة » .

و « كعب بن عاصم » : هو أبو مالك الأشعري ، صحابي ، و « زربي » : منكر الحديث ، و « الحسن » : مدلس ، وقد عنعن في الإسناد ، و « محمد بن إسماعيل » : حدث عن أبيه ولم يسمع منه شيئا - ولهذا قال ابن حجر في « تلخيص الحبير » (٣ / ١٤١) : « في إسناده انقطاع » - و « أبوه إسماعيل » : ثقة في الشاميين فقط ، وشيخه « ضمضم » حضرمي ، و « شريح » : ثقة ، لكنه يرسل كثيرا .

فإسناده ضعيف .

الشاهد الثالث : عن أنس : أخرجه ابن أبي عاصم في « كتاب السنة » (٨٣) من طريق مصعب بن إبراهيم ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك : أن النبي كان يقول : « إن الله قد أجار أمتي أن تجتمع على ضلالة » .

و « مصعب بن إبراهيم » منكر الحديث ، و « سعيد » و « قتادة » مدلسان ، وقد عنعنا .

فإسناده ضعيف .

وأخرجه ابن ماجة (٣٩٤٠) ، وابن أبي عاصم في « كتاب السنة » (٨٤) من طريق أبي خلف الأعمى قال سمعت أنس بن مالك يقول سمعت رسول الله يقول : « إن أمتي لا تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم » .

وإسناده ضعيف ، فـ « أبو خلف » متروك ، رماه ابن معين بالكذب .

وأخرجه الحاكم (١ / ١١٦ – ١١٧) من طريق مبارك بن سحيم ، عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس ، عن النبي ^ بمعناه .

وإسناده ضعيف ؛ فإن مباركا متروك ، قال الحاكم (١ / ١١٧) : « أما مبارك بن سحيم فإنه لا يمشي في مثل هذا الكتاب ، لكني ذكرته اضطرارا » .

الشاهد الرابع : عن أبي بصرة الغفاري :

أخرجه أحمد (٢٦٦٨٢) من طريق أبي وهب الخولاني ، عن رجل قد سماه ، عن أبي بصرة الغفاري : أن رسول الله قال : « سألت ربي - عز وجل - أربعا فأعطاني ثلاثا ، ومنعني واحدة ، سألت الله - عز وجل - أن لا يجمع أمتي على ضلالة ، فأعطانيها ، وسألت الله - عز وجل - أن لا يهلكهم بالسنين كما أهلك الأمم قبلهم ، فأعطانيها ، وسألت الله - عز وجل - أن لا يلبسهم شيعا ويذيق بعضهم بأس بعض ، فمنعنيها » .

وإسناده ضعيف ، فإن « أبا وهب » و « شيخه » مجهولان .

الشاهد الخامس : موقوف على أبي مسعود :

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧١٩٢) وابن أبي عاصم في « كتاب السنة » (٨٥) من طريق الأعمش ، عن المسيب بن رافع ، عن يسير بن عمرو ، قال : سمعت أبا مسعود يقول : « إن الله لا يجمع أمة محمد على ضلالة » .

قال ابن حجر في « تلخيص الحبير » (٣ / ١٤١) : « إسناده صحيح ، ومثله لا يقال من قبل الرأي » ، أي : فله حكم الرفع ، وقال الألباني في « ظلال الجنة » (١ / ٤٢) : « إسناده جيد ، موقوف ، رجاله رجال الشيخين » .

وفي كلا القولين نظر ؛ فإن « المسيب » لم يسمع من يسير شيئا ، قال ابن معين : « لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من البراء وعامر بن عبدة » ، و « يسير » له رؤية ، واختلف في صحبته ، وأما « الأعمش » : فثقة ، لكنه مدلس ، وقد عنعن ، ولو صح إسناده فهو موقوف على أبي مسعود ، وليس له حكم الرفع ؛ لأن ما ذكره أبو مسعود فيه مجال للاجتهاد والرأي .

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٦١٥) حدثنا يزيد بن هارون ، عن التيمي ، عن نعيم بن أبي هند : أن أبا مسعود

قال ، فذكره . و « التيمي » : هو سليمان بن طرخان ، وهو ثقة ، وله تدليس نادر ، و « نعيم » : ثقة .

فظاهرُ الإسناد الصحة.

الشاهدُ السادس : عن معاوية :

قال ابن حجر في « تلخيص الحبير » (١ / ١٤١): « ويمكن الاستدلال له بحديث معاوية مرفوعًا : « لا يزالُ من أمتي أمةٌ قائمةٌ بأمر الله ، لا يضرُهم من خذلهم ، ولا من خالفهم ، حتى يأتي أمرُ الله » ، أخرجه الشيخان » ، أخرجه البخاري (٧١) ، (٣١١٦) ، (٣٦٤١) ، (٧٣١٢) ، (٧٤٦٠) ، ومسلم (١٠٣٧) .

قال : « ووجه الاستدلال منه : أن بوجود هذه الطائفة القائمة بالحق إلى يوم القيامة لا يحصل الاجتماع على الضلالة » .

٢٦) الرد على النحاة / ٧٤ ـ ٧٥ .

٢٧) انظر الحكاية في : الكتاب ١ / ٦٧ ، ٤٣٦ ، شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٣٥١ ، شرح التسهيل ٢ / ٥٢ ، ٣ / ٣٠٨ .

٢٨) الرد على النحاة / ٧٤ ـ ٧٧ ، وانظر : الخصائص / ١٨٩ – ١٩٢ .

٢٩) الرد على النحاة / ٧٤ ـ ٧٨ .

٣٠) نفسه / ٧٩ .

٣١) نفسه / ٨٠ .

٣٢) نفسه / ٨٠ .

٣٣) نفسه / ٧٩ – ٨١ .

٣٤) نفسه / ٨١ .

٣٥) نفسه ٨١ – ٨٢ .

٣٦) نفسه / ٨٢ .

٣٧) نفسه / ٨٣ .

٣٨) نفسه / ٨٣ .

٣٩) نفسه / ٨٤ .

٤٠) نفسه / ٨٥ .

٤١) تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي / ٥٩ .

٤٢) يقول : « لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء ، كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض » . من أسرار اللغة / ٢٠٢ .

٤٣) من أسرار اللغة / ١٦٩ .

٤٤) المرجع السابق / ١٦٩ – ١٧٠ .

٤٥) المرجع السابق / ١٧٩ – ١٨٠ .

٤٦) وأما تمام حسان ، فالظاهر أنه لا يرفض النحو ، وإنما يرفض وجود عامل لفظي ، يقول : « الحقيقة أن لا عامل ، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة ، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية ، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة ، فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع جون ما سبب منطقي واضح ، وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا ، والمفعول مرفوعا ، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه » . اللغة بين المعيارية والوصفية / ٥٣ .

٤٧) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث / ٥٢ – ٥٧ ، يقول د . فخر الدين قباوة في كتابه « مشكلة العامل النحوي (٧٤) : « ثم جاء في العصر الحاضر من الباحثين من يتابعون تلك الثورة على العامل اللفظي ، ويزعمون أن حضوره في تراث النحو هو تأثر بالمنطق الأرسطي ، والحق أن هذا الزعم هو ادعاء مستورد تأثرا بمقولات المستشرقين ، وهو مفتقر إلى دليل واقعي ملموس » .

٤٨) في محاضرة له في دمشق ، كما في « نقد النحو العربي » / ٣٨ .

٤٩) المرجع السابق .

٥٠) المرجع السابق .

٥١) المرجع السابق .

٥٢) المرجع السابق .

٥٣) قال : « على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ، ولا أثرا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته » . إحياء النحو / ٤١ .

٥٤) إحياء النحو / ٥٣ . (دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة – ط الثانية- ١٤١٣ هـ- ١٩٩٢ م) .

٥٥) نفسه / ٧٢ .

٥٦) نفسه / ٧٨ – ١٠٠ .

٥٧) نفسه / ٦١ .

٥٨) نفسه / ١٤٤ – ١٥٠ .

٥٩) نفسه / ١٥١ – ١٥٨ .

٦٠) نفسه / ١٢٦ – ١٢٨ .

٦١) نفسه / ١٣٠ – ١٤٣ .

٦٢) نفسه / ٦٤ – ٧١ .

٦٣) نفسه / ١٠٨ – ١١٠ .

٦٤) نفسه / ١١١ .

٦٥) نفسه / ١١٢ .

٦٦) نفسه / ١١٣ .

٦٧) نفسه / ١١٤ – ١٢٤ .

٦٨) نفسه / ١٧٤ – ١٨٥ .

٦٩) نفسه / ١٨٦ – ١٨٧ ، ١٨٨ .

٧٠) نفسه / ١٨٧ – ١٨٨ .

٧١) نفسه / ١٩١ – ١٩٢ .

٧٢) نقله الدكتور صابر بكر أبو السعود في كتابه « في نقد النحو العربي » (٤٠) عن مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة في عددها ٢٧ .

٧٣) النحو الوظيفي / هـ – و .

٧٤) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب / ٢٦ (بوساطة كتاب « في نقد النحو العربي » للدكتور صابر بكر أبو السعود / ٤٨ – ٤٩) .

٧٥) النحو الوافي ١ / ٣ – ٥ .

٧٦) تجديد النحو / ١١ – ١٥ .

٧٧) نفسه / ١٥ – ١٨ .

٧٨) نفسه / ٢٣ .

٧٩) نفسه / ٢٤ .

٨٠) نفسه / ٢٥ .

٨١) نفسه / ٢٥ – ٢٦ .

٨٢) نفسه / ٣٤ .

٨٣) نفسه / ٣٥ .

٨٤) انظر : تجديد النحو / ٣٥ – ٤١ .

٨٥) في نقد النحو العربي / ٥٨ – ٥٩ .

٨٦) يقول الدكتور محمد حسن عواد في مقدمة « الكوكب الدري » (١٠٠ – ١٠٢) : « لم كان ابن مضاء – في نظر الباحثين المعاصرين – مجددا ، ثائرا ، مجتهدا ، ولم يكن جمهور النحويين كذلك ؟ ليس ثمة من جواب عن هذا السؤال إلا القول بأن الباحثين المعاصرين نظروا في القضية نظرة جزئية مثقلة بما امتلأت الكتب النحوية المتأخرة من تعليلات وتخريجات منطقية ، ويبدو أنهم حملوا ابن مضاء أكثر مما يحتمل ... الكتاب ليس نظرة في النحو مجردة من الأهداف والغايات الاعتقادية ، وليس الهجوم على النحو والنحاة لذات الهجوم ، بل لمخالفة مقولات جمهور النحويين لمقولات المذهب الظاهري ... لذلك فإن دعوة ابن مضاء دعوة شكلية ترمي إلى استبدال فقه بفقه ، فأما النحو فثابت في الحالين » .

٨٧) يريد في كتابه « الرد على النحاة » / ٦٩ – ٧٠ .

٨٨) العامل اللغوي بين سيبويه والفراء / ١٤ . (مطبعة الأمانة – بمصر – ط ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م) ، يقول الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه « مشكلة العامل النحوي » ((١٠٥) : « فلا بد للمرء إذا أراد أن يحقق إنسانيته أن يتابع الأعمال بنفسه ، ويواصل البحث والاستقراء والتجريب والافتراض والاختبار ، حتى يصل إلى شيء قريب من الصواب في فهم الوجود ، والتمكن من استغلاله وتسخيره للعمل الكريم وعبادة الله حقا ، ولهذا ولغيره ذهبت مقولة ابن مضاء جفاء ، وطويت في مسارب الزمن بين صفحات التاريخ ، فلم تجد لها من يتقبلها أو يدعو لها قط » .

٨٩) النحو العربي والدرس الحديث / ١٤٣ .

٩٠) نفسه / ١٤٣ – ١٤٤ .

٩١) نفسه / ١٤٧ – ١٤٨ .

٩٢) نفسه / ١٤٩ – ١٥٢ .

٩٣) ولا حاجة بنا إلى أن نقول للمتعلم : إن الفاعل مرفوع بالفعل ، وإن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وإن الخبر مرفوع بالابتداء أو بالمبتدأ ، فإن لنا أن نتجاوز ذلك إلى العلة الثانية ، ونقول : كل الثلاثة مرفوعة لأنها عمد ، وإذا كان الفاعل في الانجليزية يميز بتقديمه على الفعل والمفعول ، فإن الفاعل في العربية يتميز برفعه ، حتى يتوسع المتكلم ، فيضعه قبل المفعول ، أو بعده ، وبهذا يتميز فاعل العربية على فاعل الانجليزية .

٩٤) لقد ذهبت هذا المذهب في إطار من التخوف أن يستقر في بعض الفهوم أني أنكر جهد النحويين ، وفي الوقت نفسه كنت أظن أني رائد في أمر لم أسبق إليه ، حتى وقفت على ما حكاه الدكتور صابر بكر أبو السعود في كتابه « في نقد النحو العربي » (٥٩) عن مجمع اللغة بمصر من اقتراح أن « كل ما يذكر في الجملة - غير الموضوع والمحمول - فهو تكملة ، وحكم التكملة أنها مفتوحة دائما ، إلا إذا كانت مضافا إليها ، أو مسبوقة بحرف إضافة » ، وقد تأملت كتاب « إحياء النحو » فيما بعد فرأيت أنه في جملته يدور حول هذا المعنى ، ثم ألفيت بعضا ممن ألف في هذا أشاروا إلى ذلك ، فما أدري بعد ذلك أأسر بالموافقة ؟ أم آسى أن سيظن ظان أني منتحل ما ليس لي ؟

٩٥) المصطلح النحوي للقوزي / ١٨٧ .

٩٦) نفسه / ١٧٠ .

٩٧) نفسه / ١٨٨ .

٩٨) نفسه / ١٦٢ ، ١٨٤ .

٩٩) اختلف النحويون في رافع المبتدأ والخبر اختلافا واسعا ، وسأسوق ما بينهم من خلاف ، وأعزوه إلى مصادره ، حتى يطلع القارئ على مدى اهتمامهم بما لا طائل وراءه بالنظر إلى المتعلم ، فأما الخبر فالمشهور أن رافعه المبتدأ ، وهو مذهب سيبويه ، والمبرد في أحد قوليه ، والكوفيين ، وهو اختيار أبي عليّ ، وأبي الفتح في أحد قوليه .

وقيل: إنه مرتفع بالمبتدأ والابتداء معا ، وهو القول الثاني للمبرد ، واختاره الزجاج ، وابن السراج ، وابن جني في قوله الآخر ، قال ابن يعيش : " وعلى هذا كثير من البصريين " .

وقيل : إنه مرتفع بالابتداء ، وهو مذهب الأخفش ، والرماني ، ونسبه العكبريّ وابن عقيل إلى ابن السراج ، وقيل : إن الرافع للمبتدأ والخبر تجردهما للإسناد ، وهو قول الجرميّ وكثير من البصريين ، ووافقهم الزمخشريّ .

وأما المبتدأ فيرى البصريون أن رافعه الابتداء ، ووافقهم ابن مالك ، ثم اختلفوا في معنى الابتداء فقال بعضهم : هو التعري من العوامل اللفظية ، وقال آخرون : كونه أولا ليخبر عنه ، وقالت طائفة ثالثة : هو التعري وإسناد الخبر إليه ، وقالت طائفة رابعة : هو إسناد الخبر إليه فقط .

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ مرفوع بالخبر ، كما أن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، فقالوا : إنهما مترافعان ، واستحسن الأخفش رفع المبتدأ بالخبر ، لكنه جعل ارتفاعه بالابتداء أقيس ، واختار مذهبهم أبو حيان ، وعزاه إلى ابن جني ،

والذي صرح به ابن جني في الخصائص أن الرافع للخبر هو المبتدأ والابتداء معا .

انظر : الكتاب ١٢٧/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٩/١ ، معاني القرآن للفراء ٥٧/٢ ، ١٨٠/٣ ، المقتضب ١٢٦/٤ ، ٤٩/٢ ، ١٢/٤ ، الأصول ٥٨/١ ، اللمع ١١١/ ، الخصائص ٣٨٥/٢ ، المقتصد ٢١٣/١ ، الإنصاف ١ / ٤٤ ، ٢١٣ ، شرح الإيضاح للعكبري ٤٢/أ ، ٣٤/ب ، التبيين / ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، شرح المفصل ٨٣/١ ، ٨٤ ، شرح التسهيل ١/ ٢٦٩ – ٢٧٢ ، شرح الكافية الشافية ٣٣٤/١ ، شرح الكافية ٨٧/١ ، الارتشاف ٢٨/٢ ، ٢٩ ، المساعد ٢٠٥/١ ، ٢٠٦ ، التصريح ١/ ١٥٨ ، ١٥٩ ، الهمع ٢/ ٨ـ ٩ .

١٠٠) وأما أن نصبه على التوهم في قول إبراهيم مصطفى ؛

١٠١) البقرة / ٢٨٠ ،

١٠٢) الأعراف / ٨٠ ، العنكبوت / ٢٨ .

١٠٣) البقرة / ٢٥١ ، الحج / ٤٠ .

١٠٤) التصريح ١ / ٣٠١ .

١٠٥) وظاهر الإطلاق عند ابن هشام ترجيح النصب . انظر التصريح ١ / ٣٠١ .

١٠٦) التصريح ١ / ٣٠١ .

١٠٧) التصريح ١ / ٣٠٠ .

١٠٨) التصريح ١ / ٣٠٠ – ٣٠١ .

١٠٩) التصريح ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

١١٠) الإنسان / ٣١ .

١١١) الرد على النحاة / ٨٥ .

١١٢) التصريح ١ / ٣٢١ .

١١٣) التصريح ١ / ٣٢٠ – ٣٢١ .

١١٤) البلد / ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

١١٥) التصريح وحاشية يس ٢ / ٨٤ .

١١٦) التصريح ٢ / ٨٨ .

١١٧) المائدة / ١٩ .

١١٨) التصريح ٢ / ٨٩ .

١١٩) التصريح ٢ / ٨٨ – ٨٩ .

١٢٠) التصريح ٢ / ٨٩ .

١٢١) انظر هذا الإلزام في شرح التسهيل ٣ / ٣٣ .

١٢٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٣ .

١٢٣) انظر هذا الاعتراض في شرح التسهيل ٣ / ٣٤ .

١٢٤) شرح التسهيل ٣ / ٣٤ .

١٢٥) ياسين ٢ / ٨٩ .

١٢٦) الرد على النحاة / ٧٢ .

١٢٧) الزمر / ١٢ .

١٢٨) الأنعام / ٧١ .

١٢٩) الشورى / ٥١ .

١٣٠) الأنبياء / ١٨ .

١٣١) الإسراء / ٧٧ .

١٣٢) الأعراف / ٨٩ .

١٣٣) هود / ٥٤ .

١٣٤) أوضح المسالك مع التصريح ٢ / ٢٦٤ .

ثبت المصادر والمراجع

١. إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى (دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة – ط الثانية- ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م) .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق د . مصطفى أحمد النماس (ط الأولى ١٤٠٤ هـ) .

٣. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لأبي المعالي إمام الحرمين الجويني ، تحقيق أسعد تميم (ط الأولى ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت) .

٤. الأصول في النحو ، لابن السراج تحقيق د . عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ) .

٥. اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائي ، تحقيق أحمد سعد حمدان ، (دار طيبة – الرياض – ١٤٠٢ هـ) .

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تعليق محمود محيي الدين عبد الحميد (درا إحياء التراث العربي) .

٧. الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق د . مازن المبارك (دار النفائس – بيروت ١٤٠٢) .

٨. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (دار الغرب الإسلامي- بيروت ١٤٠٦ هـ) .

٩. تجديد النحو ، د . شوقي ضيف (ط الثالثة- دار المعارف – مصر ١٩٨٢م) .

١٠. علل الترمذي للقاضي أبي طالب ، تحقيق صبحي السامرائي ، وأبي المعاطي النوري ، ومحمود محمد الصعيدي (ط الأولى- عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – ١٤٠٩ هـ)

١١. تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي ، د .السيد أحمد علي محمد (ط الأولى- دار الثقافة ١٤١١ هـ- ١٩٩١) .

١٢. التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري (دار الفكر) .

١٣. تلخيص الحبير ، لأبي حجر العسقلاني ، نشر السيد عبد الله هاشم اليماني المدني (المدينة المنورة ١٣٨٤ هـ- ١٩٦٤ م) .

١٤. تلخيص المستدرك للذهبي ، في ذيل المستدرك ، مصطفى عبد القادر عطا (ط الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م) .

١٥. حاشية يس على التصريح (دار الفكر) .

١٦. حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني (ط الرابعة - دار الكتاب العربي ١٤٠٥ هـ) .

١٧. خزانة الأدب ، للبغدادي (دار صادر - الطبعة الأولى) .

١٨. الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار (دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٧١ هـ) .

١٩. ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعارف بمصر - الطبعة الرابعة) .

٢٠. الرد على النحاة ، لابن مضاء ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا (ط الأولى - دار الاعتصام - القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .

٢١. الرد على النحاة ، لابن مضاء ، تحقيق د . شوقي ضيف (ط الثانية - دار المعارف - مصر ١٩٨٢ م) .

٢٢. سنن ابن ماجه، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)

٢٣. سنن أبي داود ، إعداد عزت الدعاس ، نشر محمد علي السيد (طبعة مكتبة الحنفاء - ط الأولى ١٣٨٨هـ) .

٢٤. سنن الترمذي ، بترقيم أحمد محمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء التراث) .

٢٥. السنن الكبرى للبيهقي ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا (دار الكتب العلمية - ط الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) .

٢٦. السنن الواردة في الفتن للداني ، ضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري (ط الأولى - دار العاصمة - الرياض ١٤١٦ هـ) .

٢٧. شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدي (دار المأمون للتراث) .

٢٨. شرح الأشموني على الألفية ، مع حاشية الصبان (دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه) .

٢٩. شرح الإيضاح للعكبري (مخطوط - ميكروفلم في جامعة الإمام ٨٨٦١) .

٣٠. شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، و د . محمد بدوي المختون (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ١٤١٠ هـ) .

٣١. شرح الكافية ، لرضي الدين الاستراباذي (دار الكتب العلمية بيروت)

٣٢. شرح الكتاب ، لأبي سعيد السيرافي (مخطوط بدار الكتب القومية برقم ١٣٧) .

٣٣. شرح المفصل ، لابن يعيش (عالم الكتب - بيروت) .

٣٤. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، لابن القيم ، تحرير الحساني حسن عبد الله (مكتبة دار التراث - القاهرة) .

٣٥. صحيح البخاري ، مع فتح الباري ، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز ، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، وإخراج محب الدين الخطيب (نشر رئاسة إدارات البحوث بالسعودية - ١٣٧٩ هـ) .

٣٦. صحيح مسلم ، بشرح النووي (دار القلم ١٤٠٧ هـ) .

٣٧. ظلال الجنة في تخريج السنة ، للألباني ، في ذيل كتاب السنة لابن أبي عاصم (ط الأولى - المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

٣٨. العامل اللغوي بين سيبويه والفراء (ط الأولى - مطبعة الأمانة - مصر - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)

٣٩. الفصل في الملل والأحوال والنحل لابن حزم ، تحقيق د . محمد إبراهيم نصر ، و د . عبد الرحمن عميرة (ط الأولى - شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م)

٤٠. في التحليل اللغوي ، د . خليل أحمد عمايره (ط الأولى - مكتبة المنار - الأردن ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) .

٤١. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ، د . نعمة رحيم العزاوي (دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ١٩٩٥ م) .

٤٢. في نقد النحو العربي، د. صابر بكر أبو السعود (دار الثقافة للنشر والتوزيع - ١٩٨٨ م)

٤٣. النحو العربي والدرس الحديث ، د . عبده الراجحي (دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت ١٩٧٩ م) .

٤٤. فيض القدير ، للإمام عبد الرؤوف المناوي (ط الأولى - المكتبة التجارية الكبرى – مصر ١٣٥٦ هـ) .

٤٥. الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون (عالم الكتب ١٤٠٣ هـ)

٤٦. كتاب السنة ، لابن أبي عاصم ، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة ، للألباني (ط الأولى - المكتب الإسلامي – بيروت – دمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

٤٧. اللغة بين المعيارية والوصفية (د . تمام حسان (دار الثقافة – الدار البيضاء) .

٤٨. اللمع في العربية، لابن جني ، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف (ط الأولى – ١٣٩٩ هـ)

٤٩. مذاهب الإسلاميين ، د . عبد الرحمن بدوي (دار العلم للملايين – بيروت – ط الثالثة ١٩٨٣ م)

٥٠. المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د . محمد كامل بركات (دار الفكر بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ) .

٥١. المستدرك على الصحيحين ، للحاكم ، نشر مصطفى عبد القادر عطا (ط الأولى - دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م) .

٥٢. مسند الإمام أحمد ، بترقيم إحياء التراث .

٥٣. مسند الشهاب ، للقضاعي ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي (ط الثانية - مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م) .

٥٤. مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ، د . فخر الدين قباوة (ط الأولى - دار الفكر – دمشق ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م) .

٥٥. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، د عوض القوزي (ط الأولى – شركة الطباعة السعودية المحدودة ١٤٠١ هـ) .

٥٦. مصنف ابن أبي شيبة ، تحقيق كمال يوسف الحوت (ط الأولى - مكتبة الرشد – الرياض ١٤٠٩ هـ) .

٥٧. معاني القرآن ، للأخفش ، د . فائز فارس (ط الثانية – المطبعة العصرية في الكويت ١٤٠١ هـ معاني القرآن للفراء (عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثانية ١٩٨٠ م) .

٥٨. المعجم الكبير ، للطبراني ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي (ط الثانية – مكتبة العلوم والحكم ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م) .

٥٩. المقتصد على الإيضاح ، للجرجاني ، حقيق د . كاظم بحر المرجان (منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ١٩٨٢ م)

٦٠. المقتضب ، للمبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة (عالم الكتب بيروت) .

٦١. الملل والنحل ، للشهرستاني ، تحقيق محمد سيد الكيلاني (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م) .

٦٢. من أسرار اللغة ، د . إبراهيم أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – الطبعة الثامنة) .

٦٣. النحو الوافي ، عباس حسن (دار المعارف بمصر – الطبعة الخامسة) .

٦٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق عبد السلام هارون ، و د . عبد العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية بالكويت ١٣٩٤ هـ) .